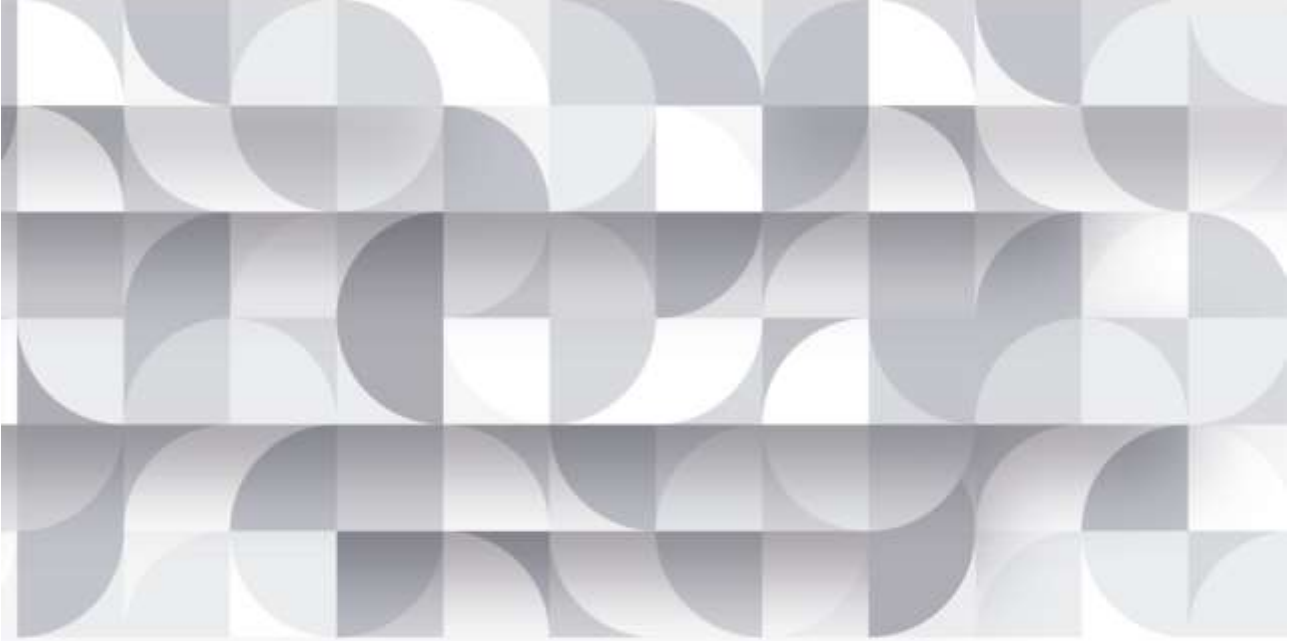




التقرير السنوي 2025

التقرير السنوي

2025

أفريل 2026

الفهرس

4	التقديم العام للبنك
9	توزيع رأس المال وحقوق الإقتراع
10	الظرف العام
13	الأرقام والمؤشرات الأساسية
15	الجزء الأول: التمويل
16	الحصيلة الاجمالية
16	I- تمويل المشاريع الصغرى
27	II- تمويل منظومة القروض الصغيرة المسندة من قبل الجمعيات
31	III- نشاط الاستغلال البنكي
35	الجزء الثاني: الإستخلاصات
36	I- إستخلاصات قروض المشاريع الصغرى
41	II- إستخلاصات منظومة القروض الصغيرة
43	III- التعويض عن القروض غير القابلة للإسترجاع
44	الجزء الثالث: الأنشطة المساندة
45	I- التنظيم والنظام المعلوماتي
49	II- التصرف في الموارد البشرية
52	III- التهيئة و التجهيز
53	IV- التعاون الدولي
53	V- الإعلام والإشهار
54	VI- المسؤولية المجتمعية للبنك
56	الجزء الرابع: القوائم المالية المختومة في 31 ديسمبر 2025
57	I- الموازنة
58	II- التعهدات خارج الموازنة
59	III- قائمة النتائج
60	IV- جدول التدفقات النقدية
61	V- تحليل القوائم المالية
68	الجزء الخامس: تقريراً مراقبي الحسابات (العام والخاص) لسنة 2025
69	I- التقرير العام
76	II- التقرير الخاص
82	الجزء السادس: قرارات الجلسة العامة العادية المنعقدة بتاريخ 30 أبريل 2026

تقديم البنك

22 ديسمبر 1997	تاريخ التأسيس:
60 000 000 دينار	رأس المال:
56 شارع محمد الخامس 1002 تونس البليديير	المقر الاجتماعي:
69,27%	المساهمة العمومية في رأس المال:
بنك شامل بمفهوم القانون عدد 48 لسنة 2016 بتاريخ 11 جويلية 2016 المتعلق بالبنوك والمؤسسات المالية	الغرض الاجتماعي:
28 فرع تجاري	عدد الفروع:
317	عدد الموظفين:
- تمويل المشاريع والمؤسسات الصغرى - نشاط الاستغلال البنكي - الصيرفة الإسلامية - إعادة تمويل جمعيات القروض الصغيرة	نشاط التمويل:
71 844 040	الهاتف:
71 891 542	الفاكس:
www.bts.com.tn	موقع الويب:
bts@bts.com.tn	البريد الإلكتروني:
0614662X	السجل الوطني للمؤسسات:
614662 X A M 000	المعرف الجبائي:

حوكمة البنك

مجلس الإدارة		
المدة النيابية	الهيكل الممثل	الصفة/الاسم واللقب
2025-2023	المساهمين العموميين	رئيسة مجلس الإدارة السيدة رجاء عبد السلام حرم بن ساسي
2027-2025	المساهمين العموميين	أعضاء مجلس الإدارة السيد رضا الخلفاوي ⁽¹⁾
2026-2024	المساهمين العموميين	السيد كمال الورفلي
2026-2024	المساهمين العموميين	السيدة سلوى لنقر
2027-2025	المساهمين العموميين	السيدة كوثر ناجي ⁽²⁾
2027-2025	المساهمين العموميين	السيد عدنان المهدي زبيس
2027-2025	المساهمين العموميين	السيد مروان ودرني
2025-2023	رئيس لجنة التدقيق (مستقل)	السيد المولدي الزيان
2027-2025	رئيسة لجنة المخاطر (مستقل)	السيدة وفاء صفر
2025-2023	ممثل صغار المساهمين	السيد الكامل الإينوبلي
		مر اقب الدولة السيد أنس الهاني
2027-2025	مجمع مكتي PROAUDIT ومحمد جبير	مر اقبو الحسابات السيد طارق الزحاف
2027-2025	مكتب CNH	السيدة نور الهدى هنان

(1) تعويضاً للسيد علياً بالشيخ

(2) تعويضاً للسيدة نجلاء بن عبد الله

الإدارة العامة	
المدير العام المساعد السيد لطفي الوهبي	المدير العام السيد خليفة السبوعي

اللجان والهيكل المنبثقة عن مجلس الإدارة:

طبقا للقوانين الجاري بها العمل وخاصة القانون عدد 48 لسنة 2016 المؤرخ في 11 جويلية 2016 المتعلق بالبنوك والمؤسسات المالية، ومنشور البنك المركزي عدد 05-2021 الصادر بتاريخ 19 أوت 2021 حول إطار الحوكمة بالبنوك والمؤسسات المالية تتولى هذه اللجان تدعيم نشاط مجلس الإدارة في مجال إتخاذ القرارات المتصلة بالتمويل والتصرف في المخاطر ومراقبة مختلف أوجه التصرف بالبنك، وتتكون من اللجان التالية:

لجنة التدقيق

تتمثل مهمتها في مساعدة المجلس على وضع منظومة مراقبة داخلية ناجعة وتتولى بالخصوص:

- التأكد من جودة وملاءمة نظام إنتاج المعلومات المالية وتناسق أنظمة قياس ومراقبة المخاطر،
 - مراقبة تطبيق المبادئ والممارسات المحاسبية للبنك،
 - متابعة حسن سير المراقبة الداخلية واقتراح إجراءات تصحيحية والتأكد من تنفيذها،
 - مراجعة أهم تقارير المراقبة الداخلية والبيانات المالية قبل إحالتها إلى البنك المركزي التونسي،
 - إبداء الرأي للمجلس حول التقرير السنوي والقوائم المالية،
 - متابعة نشاط هيكل التدقيق الداخلي وعند الاقتضاء باقي الهياكل المكلفة بمهام رقابية وإبداء الرأي للمجلس حول تعيين المسؤول عن هيكل التدقيق الداخلي وترقيته وتأجيله،
 - اقتراح تسمية أو عزل مراقب أو مراقبي الحسابات وإبداء الرأي في برامج المراقبة ونتائجها.
- عقدت لجنة التدقيق في إطار القيام بمهامها 7 إجتماعات خلال سنة 2025.

لجنة المخاطر

تتمثل مهمتها في مساعدة المجلس على القيام بمسؤولياته فيما يخص التصرف ومراقبة المخاطر والالتزام بالمعايير المعمول بها وذلك من خلال:

- وضع وتحسين استراتيجية التصرف في جميع المخاطر وحدودها العملية،
- المصادقة على نظام قياس ومراقبة المخاطر،
- مراقبة احترام الإدارة العامة لسياسة تقبل المخاطر التي تم وضعها،

- تحليل ومراقبة تعرض البنك للمخاطر، ولا سيما مخاطر القروض والسوق والسيولة والتشغيلية،

- دراسة المخاطر الناتجة عن القرارات الاستراتيجية لمجلس الإدارة،

- المصادقة على مخطط تواصل النشاط،

- تعيين المسؤول عن هيكل إدارة المخاطر.

عقدت لجنة المخاطر في إطار القيام بمهامها 3 إجتماعات خلال سنة 2025 بإعتبار أن اللجنة لم تشرع في ممارسة نشاطها إلا بعد تعيين رئيسها بتاريخ 28 أفريل 2025 من قبل الجلسة العامة العادية للبنك، وذلك نظرا للنتائج غير المثمرة لطلب الترشيحات لعدة مرات.

لجنة التعيينات والتأجير

تتمثل مهمتها في مساعدة المجلس بالخصوص في:

- وضع سياسة التعيين والتأجير،

- وضع سياسة تعويض المديرين والإطارات العليا والإنتدابات،

- تصوّر ومتابعة سياسة تعيين أعضاء مجلس الإدارة واللجان والادارة العامة وهيكل الرقابة،

- وضع منهجية تقييم عمل مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه،

- إدارة وضعيات تضارب المصالح.

عقدت لجنة التعيينات والتأجير في إطار القيام بمهامها 17 إجتماعا خلال سنة 2025.

لجنة تأجير رئيس مجلس الإدارة والمدير العام

تتولى هذه اللجنة:

- إقتراح نظام تأجير المدير العام وتحديد العناصر المكونة له،

- إقتراح مقدار منحة الحضور المخولة لرئيس مجلس الإدارة.

عقدت لجنة تأجير رئيس مجلس الإدارة والمدير العام في إطار القيام بمهامها إجتماعين إثنين (02) خلال سنة 2025.

اللجنة الداخلية لمراقبة الصفقات

تتولى هذه اللجنة خاصة:

- التثبت من مدى إحترام إجراءات المنافسة،
 - المصادقة على إسناد الصفقات،
 - التثبت من شفافية إجراءات تمرير وإسناد الصفقات،
 - النظر في مقبولية الشروط الإدارية والمالية والتقنية.
- عقدت اللجنة الداخلية لمراقبة الصفقات في إطار القيام بمهامها 6 إجتماعات خلال سنة 2025.

لجنة متابعة تنفيذ الإستراتيجية وعقد البرنامج (2021-2025)

تتولى هذه اللجنة مساعدة مجلس الإدارة في متابعة تنفيذ الإستراتيجية وعقد البرنامج (2021-2025). وتتولى اللجنة المذكورة موافاة مجلس الإدارة بتقارير متابعة دورية وتقرير تقييم نصف مرحلي وتقرير التقييم نهائي حول تنفيذ الإستراتيجية وعقد البرنامج (2021-2025). عقدت لجنة متابعة تنفيذ الإستراتيجية وعقد البرنامج (2021-2025) في إطار القيام بمهامها 3 إجتماعات خلال سنة 2025.

الهيكل الدائم لمراقبة الامتثال

يتولى هذا الهيكل خاصة:

- ضمان تنفيذ البنك لالتزاماته القانونية واحترامه للممارسات السليمة والمواثيق المهنية والأخلاقية؛
- تشخيص وتحديد مخاطر عدم الامتثال وتقييم أثارها على نشاط البنك،
- رفع تقارير إلى مجلس الإدارة تتضمن مقترحات حول التدابير الكفيلة بالتحكم في مخاطر عدم الإمتثال ومعالجتها،
- تقديم المساعدة لفائدة مصالح البنك بما يضمن الإمتثال للقوانين والتراتيب الجاري بها العمل والممارسات السليمة والمواثيق المهنية والأخلاقية.

توزيع رأس المال وحقوق الإقتراع

في 31 ديسمبر 2025

المساهمون	عدد الأسهم	المبلغ (د)	%
مساهمة القطاع العام	4.156.963	41.569.630	69,28
الدولة التونسية	3.550.933	35.509.330	59,18
المؤسسات العمومية	606.300	6.060.300	10,10
مساهمة القطاع الخاص	1.843.037	18.430.370	30,72
المجموع	6.000.000	60.000.000	100,00



الظرف العام

شهد الاقتصاد العالمي خلال سنة 2025 استقرارًا نسبيًا في وتيرة النمو مقارنة بالسنة السابقة، حيث قُدِّر معدل النمو العالمي في حدود 3,2%، محافظًا تقريبًا على نفس المستوى المسجل خلال سنة 2024، وذلك في ظل استمرار التحديات المرتبطة بتباطؤ النشاط الاقتصادي في بعض الاقتصادات الكبرى، وتواصل التوترات الجيوسياسية، إضافة إلى تشديد شروط التمويل على المستوى الدولي. كما واصل التضخم العالمي تراجعًا إلى حوالي 5,3% خلال سنة 2025 مقابل 5,8% في سنة 2024، مدفوعًا أساسًا بتراجع الضغوط على أسعار الطاقة واستقرار نسبي في سلاسل التوريد العالمية، رغم بقاء بعض المخاطر المرتبطة بتقلب أسعار المواد الأولية والغذائية.

كما واصلت الاقتصادات النامية مواجهة تحديات متعددة، من بينها ارتفاع كلفة التمويل الخارجي وتراجع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، فضلًا عن تنامي تداعيات التغيرات المناخية التي تؤثر بشكل مباشر على الإنتاج الزراعي والأمن الغذائي والنشاط الاقتصادي بصفة عامة.

أما على المستوى الوطني، فقد واصل الاقتصاد التونسي خلال سنة 2025 تسجيل تحسن تدريجي في نسق النمو الاقتصادي، حيث بلغ معدل النمو حوالي 2,5% مقارنة بـ 1,6% خلال سنة 2024، وذلك رغم استمرار الضغوط الهيكلية التي مازالت تحد من استعادة نسق النمو الذي عرفه الاقتصاد الوطني خلال الفترات السابقة. ويُعزى هذا التحسن النسبي أساسًا إلى الأداء الإيجابي لعدد من القطاعات الاقتصادية، وخاصة قطاع الفلاحة والصيد البحري الذي استفاد من تحسن نسبي في الظروف المناخية مقارنة بالسنوات السابقة. كما واصل قطاع السياحة والنقل استمرار نموه في حدود 7,2% نهاية سنة 2025 مسجلًا أرقامًا قياسية في مستوى العائدات (8 مليار دينار) وتطور عدد الزائرين إلى حدود 11 مليون زائر.، وذلك بالإضافة إلى مواصلة تعافي قطاع المناجم وارتفاع نسق الإنتاج في قطاع الصناعات التحويلية، خاصة الصناعات الكيماوية والصناعات الميكانيكية والكهربائية.

وفي المقابل، واصل قطاع الطاقة تسجيل ضغوطات مرتبطة بتراجع الإنتاج الوطني من النفط والغاز الطبيعي، وهو ما انعكس سلبًا على القيمة المضافة لهذا القطاع، في ظل تواصل ارتفاع الطلب المحلي على الطاقة. أما على مستوى الأسعار، واصل التضخم خلال سنة 2025 منحاه التضالي، حيث تراجع معدل التضخم إلى حوالي 6,2% مقابل 7% خلال سنة 2024، وهو ما يعكس نسبيًا فاعلية الإجراءات النقدية والمالية المعتمدة للحد من ضغوطات التضخم، بالإضافة إلى تراجع نسق ارتفاع أسعار المواد الغذائية مقارنة بالسنوات السابقة، رغم بقاء أسعار بعض المنتجات الحيوانية والغذائية في مستويات مرتفعة نسبيًا.

ورغم هذه المؤشرات الإيجابية، لا تزال مؤشرات سوق الشغل تعكس هشاشة الوضع الاقتصادي والاجتماعي، حيث استقر معدل البطالة في حدود 15,2 % خلال سنة 2025، في حين بلغ حوالي 23% بالنسبة لحاملي الشهادات العليا، وهو ما يبرز استمرار التحديات المرتبطة بملاءمة مخرجات منظومة التعليم مع حاجيات سوق الشغل وضعف نسق التحول الهيكلي للاقتصاد الوطني.

وفيما يتعلق بالمالية العمومية، تواصلت الضغوط على ميزانية الدولة نتيجة ارتفاع الحاجيات التمويلية وتزايد المطالب الاقتصادية والاجتماعية، وهو ما دفع الدولة إلى مواصلة الاعتماد بدرجة أكبر على التمويل الداخلي لتغطية حاجياتها التمويلية، خاصة في ظل محدودية النفاذ إلى التمويل الخارجي وارتفاع كلفته.

وفي هذا الإطار، واصل القطاع البنكي لعب دور هام في تمويل الاقتصاد الوطني ودعم موارد الدولة، من خلال الاكتتاب في أدوات الدين العمومي، حيث شهدت الاقتراضات الداخلية للدولة نسقاً مرتفعاً مقارنة بالسنوات السابقة حيث بلغت نسبة 78% من إجمالي الاقتراضات خلال سنة 2025.

كما واصل البنك المركزي التونسي اعتماد سياسة نقدية حذرة تهدف إلى تحقيق التوازن بين احتواء ضغوطات التضخم والحفاظ على استقرار المنظومة المالية. وفي هذا الإطار، حافظ البنك المركزي على مستوى مرتفع نسبياً لسعر الفائدة الرئيسي خلال جزء هام من سنة 2025، مع متابعة دقيقة لتطور المؤشرات الاقتصادية والمالية. وتنفيذ عدد من الإصلاحات الرامية إلى تعزيز شفافية الخدمات البنكية وتحسين جودة العلاقة بين البنوك والحرفاء، إلى جانب دعم آليات الإدماج المالي وتوجيه التمويلات نحو الفئات الاجتماعية الهشة والمؤسسات الصغرى هذا فضلا عن مواصلة تحديث أنظمة الدفع، حيث تم تعزيز الإصلاحات المتعلقة باستعمال الشيكات عبر تفعيل المنصة الإلكترونية الموحدة للتحقق من توفر الرصيد وإدارة عمليات الحجز، وهو ما ساهم في الحد من المخاطر المرتبطة بوسائل الدفع الورقية وتعزيز الثقة في المعاملات المالية.

وفي هذا السياق، واصل البنك التونسي للتضامن تعزيز دوره التنموي والاجتماعي من خلال دعم المؤسسات الصغرى ومتناهية الصغر وأصحاب المبادرات الفردية بهدف تعزيز الإدماج الاقتصادي والاجتماعي للفئات محدودة الدخل ودفع روح المبادرة لدى الشرائح والفئات المستهدفة وخاصة منهم خريجي التعليم العالي ومراكز التكوين المهني.

كما شكلت سنة 2025 المرحلة الختامية لتنفيذ عقد البرنامج للفترة 2021 – 2025، والتي ركزت أساساً على دعم قدرات البنك التمويلية وتحسين مؤشراتته المالية وتطوير خدماته لفائدة الحرفاء.

وفي هذا الإطار، تواصلت الجهود الرامية إلى دعم موارد البنك وتعزيز قدرته على تمويل المشاريع الصغرى بما يساهم في دعم التشغيل وتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للفئات المستفيدة من تدخلات من خلال عديد البرامج التمويلية الجديدة:

- برنامج دعم تنافسية المؤسسات والتمكين الاقتصادي عبر أحداث مواطن الشغل " Cap Emplois " بإعتمادات قدرها 45 م د ويهدف إلى دعم تنافسية المؤسسات والتمكين الاقتصادي عبر أحداث مواطن الشغل
 - قروض لفائدة الفئات الضعيفة ومحدودة الدخل بإعتمادات قدرها 20 م د
 - قروض لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقة بإعتمادات قدرها 5 م د
 - قروض لفائدة ضحايا الاعتداءات الإرهابية وأولي الحق من شهداء الثورة وجرحاها بإعتمادات قدرها 2 م د
 - قروض لفائدة الباعثين المنخرطين في نظام المبادر الذاتي بإعتمادات قدرها 10 م د
- إلى جانب مواصلة تمويل عدة برامج أخرى كتمويل الشركات الأهلية والمنظومات الاقتصادية.

الأرقام والمؤشرات الأساسية للبنك

واصل البنك التونسي للتضامن خلال سنة 2025 مواصلة تنفيذ إستراتيجيته وعقد البرنامج للفترة (2025-2021) وحقق في هذا الإطار نتائج إيجابية كما تبرزه أهم المؤشرات والأرقام الأساسية للفترة (2025-2023):

بحساب 1000 دينار

2025	2024	2023	المؤشرات
النشاط			
2 101 876	2 006 397	1 894 306	مجموع الموازنة
76 593	60 779	47 606	ودائع الحرفاء
1 720 348	1 555 486	1 503 524	جاري القروض للحرفاء
النتائج			
59 814	59 778	55 716	هامش الفائدة
14 341	9 180	8 901	حجم العمولات
76 850	71 441	67 401	الناتج المصرفي الصافي
50 847	47 233	44 939	النفقات العامة (أجور+ نفقات تسيير)
20 300	19 780	18 372	نتيجة الإستغلال
10 545	9 494	9 837	النتيجة الصافية
133 417	128 770	119 165	الأموال الذاتية
المؤشرات			
%46,104	%46,14	46,44%	مؤشر الملاءة (النسبة القانونية الدنيا: 10%)
%45,428	%45,44	45,74%	مؤشر Tier one (النسبة القانونية الدنيا: 7%)
%168,08	%628,62	581,00%	مؤشر السيولة (النسبة القانونية الدنيا: 100%)
%90,98	%90,71	91,29%	مؤشر التحويل (قروض/ودائع) (النسبة القانونية القصوى: 120%)
%66,16	%66,12	66,67%	ضارب الاستغلال (النفقات العامة للاستغلال/الناتج البنكي الصافي)
%7,90	%7,66	8,25%	مردودية الأموال الذاتية (النتيجة/الأموال الذاتية)
%0,50	%0,47	0,52%	المردودية الاقتصادية (النتيجة/مجموع الموازنة)
242	241	222	الناتج البنكي الصافي/عدد الأعوان (أ.د.)
2 745	2 551	2 407	الناتج البنكي الصافي/عدد الفروع (أ.د.)
5 427	5 237	4 946	جاري القروض/عدد الأعوان (أ.د.)
%6,35	%6,42	6,29%	نسبة الإستقلالية المالية (أموال ذاتية/مجموع الموازنة)
%40,13	%27,31	27,85%	نسبة تغطية الأجور بالعمولات

متابعة تنفيذ عقد البرنامج (2021-2025) خلال سنة 2025

المؤشرات	الأهداف	الإنجازات	نسبة الإنجاز
النشاط			
عدد التمويلات المسندة لمويل المشاريع الصغرى	19 000	19 201	%101
مبلغ القروض المسندة	250	283,1	%113,2
إحداثيات مواطن الشغل المرتقبة	28 500	27 000	%94,7
نسبة تنفيذ البرنامج السنوي لتمويل الجمعيات المسندة للقروض الصغيرة	%100	%95,3	%95,3
نسبة تطور جاري التعهدات الصافية على الحرفاء	%9,3	%10,6	%114
النتائج			
الناتج المصرفي الصافي	85,304	76,850	%90,1
نسبة تطور السنوي للناتج المصرفي الصافي	%13	%7,6	%58,5
النتيجة الصافية	12,396	10,545	%85,1
المؤشرات			
مؤشر الملاءة (النسبة القانونية الدنيا: 10%)	%34,3	%46,104	أكثر من 100%
مؤشر Tier one (النسبة القانونية الدنيا: 7%)	%34,1	%45,428	أكثر من 100%
مؤشر السيولة (النسبة القانونية الدنيا: 100%)	%303,4	%168,08	أكثر من 100%
نسبة القروض المصنفة (NPL)	35%	48%	%73
ضارب الاستغلال (coefficient d'exploitation)	%64,0	%66,16	%96,7
مردودية الأموال الذاتية (ROE)	%6,86	%7,90	%118,3
المردودية الاقتصادية (ROA)	%0,59	%0,50	%86,4

الجزء الأول

التمويل

الحصيلة الإجمالية

سجّل نشاط البنك خلال سنة 2025 على مستوى تمويل المشاريع الصغرى تطوراً ملحوظاً بنسبة تجاوزت 17% من حجم الإستثمارات وقرابة 20% من حجم القروض، كما شهدت منظومة القروض الصغيرة إستئناف نشاطها بصفة إعتيادية مقارنة بالسنوات العادية السابقة بإعتبار توقف نشاطها طيلة العشر أشهر الأولى من سنة 2024، ويبرز الجدول التالي تطور نشاط البنك مقارنة بسنة 2024:

	2025	2024	نسبة التطور(%)
العدد	19 201	16 519	16,2
حجم القروض (م د)	283,1	237,0	19,5
حجم الإستثمارات (م د)	381,3	325,3	17,2
العدد	38 870	19 222	102,2
حجم القروض (م د)	109,6	47,048	133
العدد	58 071	35 741	62,5
حجم القروض (م د)	392,7	284,048	38,3
حجم الإستثمارات (م د)	490,9	372,348	31,8

1. تمويل المشاريع الصغرى

✓ عدد المصادقات 19 201 قرض

✓ مبلغ القروض 283,1 م د

✓ كلفة المشاريع 381,3 م د

سجّلت سنة 2025 إرتفاعاً هاماً في عدد القروض المسندة من قبل البنك بتجاوزها ولأول مرة سقف 19 ألف قرض.

ويعود هذا الإرتفاع الملحوظ إلى الجهود التي بذلها البنك في معاضدة الباعثين الصغار في تمويل مشاريعهم وكذلك تنفيذ برامج تمويل جديدة.

ومن المؤمل أن تساهم القروض المسندة خلال سنة 2025 في إحداث ما يزيد عن 27 ألف موطن شغل.

وتجدر الإشارة إلى أن نسبة الموافقة على مطالب التمويل الواردة على البنك خلال سنة 2025 بلغت 72% من العدد الجملي للمطالب.

وتتوزع حصيلة القروض المسندة لتمويل المشاريع الصغرى كما يلي:

العدد	كلفة الإستثمارات (م د)
قروض الاستثمار	8 190
منها عن طريق الإجارة	286,4
منها الشركات الأهلية	48,2
قروض الإستغلال	14,6
المجموع	11 011
	381,3
	19 201

1- قروض الاستثمار

شهد نسق إسناد قروض الإستثمار خلال سنة 2025 تطورا مقارنة بسنة 2024 من حيث عدد القروض المسندة من 7361 قرض بحجم استثمار جملي يناهز 250 م د خلال سنة 2024 إلى 8190 قرض بحجم استثمار جملي يناهز 286,4 م د خلال سنة 2025.

وقد تم تمويل قروض الإستثمار أساسا ضمن الآليات والبرامج الخصوصية التالية:

1.1- قروض في إطار برنامج دعم تنافسية المؤسسات والتمكين الاقتصادي عبر أحداث مواطن

الشغل "Cap Emplois"

تولى البنك إبرام إتفاقية تمويل مع وزارة التشغيل والتكوين المهني قصد التصرف في خط تمويل جديد "دعم تنافسية المؤسسات والتمكين الاقتصادي عبر أحداث مواطن الشغل Cap Emplois" ممول عن طريق البنك الإفريقي للتنمية. ويتم إسناد هذه القروض وفق الشروط التالية:

- قروض مساهمة بدون فائدة بنكية وبدون دفع تمويل ذاتي
- مدّة السداد القصوى 12 سنة بالنسبة لقروض الإستثمار و5 سنوات بالنسبة لقروض الإستغلال،
- مدّة الإهمال القصوى 7 سنوات بالنسبة لقروض الإستثمار و3 سنوات بالنسبة لقروض الإستغلال،
- الإعتمادات الجمالية المرصودة للبرنامج: 165 م د.
- مدّة تنفيذ البرنامج 3 سنوات (2025 - 2026 - 2027)

- عدد المشاريع المبرمجة للتمويل: 13 ألف مشروع

- حصة المرأة من القروض: 45%

وقد تولى البنك تمويل 3047 مشروع بكلفة جمالية للإستثمارات تناهز 99.6 م د.

2.1- قروض استثمار في إطار تدخلات الصندوق الوطني للنهوض بالمهن الصغرى والصناعات

التقليدية "fonapram"

سجل البنك تراجعا في نسق تمويل مشاريع الاستثمار في إطار تدخلات ندوق الوطني للنهوض بالمهن الصغرى والصناعات التقليدية من 2370 قرض بكلفة الإستثمارات في حدود 93 م د خلال سنة 2024، إلى 1024 قرض بكلفة إستثمار تناهز 42.5 م د. ويعود هذا التراجع بالأساس إلى تمويل البنك كافة الأنشطة التي تنتفع بتدخلات الصندوق عن طريق برنامج دعم تنافسية المؤسسات والتمكين الاقتصادي عبر احداث مواطن الشغل "Cap Emplois".

3.1- قروض إستثمار لتمويل منظومات إقتصادية

يتم إسناد قروض إستثمار لتمويل منظومات إقتصادية تشمل المجالات التالية:

- منظومات في القطاع الفلاحي
- منظومات في قطاع الصناعات التقليدية
- منظومة العناية بالبيئة
- منظومة الإعلامية وتكنولوجيات الإتصال

شهد نسق إسناد قروض الإستثمار لتمويل المنظومات الإقتصادية تراجعا في عدد القروض المسندة من 901 قرض بكلفة إستثمار تناهز 40 م د خلال سنة 2024 إلى 704 قرض بكلفة إستثمار تناهز 29.5 م د خلال سنة 2025. وتتعلق هذه المشاريع أساسا بتمويل المنظومات الفلاحية من الميكنة الفلاحية والنقل المبرد ومشاريع فلاحية مندمجة.

4.1- قروض إستثمار للتمكين الإقتصادي لفائدة المرأة

سجل البنك تراجعا في عدد القروض المسندة لفائدة المرأة من 193 قرض بكلفة إستثمار تناهز 4,9 م د خلال سنة 2024 إلى 70 قرض بكلفة إستثمار تناهز 1,8 م د خلال سنة 2025 وذلك عن طريق برنامج "رائدات" الذي يوفر 20% من كلفة المشاريع الممولة.

ويعود هذا التراجع إلى تقلص حجم الإعتمادات المحالة لفائدة البرنامج من قبل وزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن.

5.1- قروض إستثمار بصيغة المراجعة

سجل عدد قروض الإستثمار بصيغة المراجعة خلال سنة 2025 إستقرارا مقارنة بالنتائج المسجلة خلال سنة 2024 حيث تم تمويل 85 مشروع بكلفة إستثمار تناهز 6,8 م د موفى سنة 2025 مقابل 91 مشروع بكلفة إستثمار تناهز 6,9 م د موفى سنة 2024.

6.1- قروض لدعم المؤسسات الصغرى التي تعاني صعوبات

شهدت سنة 2025 انطلاق البنك في تنفيذ برنامج جديد لدعم المشاريع والمؤسسات الصغرى الممولة من قبل البنك والتي تعاني صعوبات، ويتدخل البرنامج بالشراكة مع وزارة التشغيل والتكوين المهني في إطار قرض مسند من الوكالة الفرنسية للتنمية "AFD" كما يلي:

- جدولة الديون المتخلدة،
 - تمكين هذه الشريحة من قروض بشروط ميسرة لتجديد وتدعيم وسائل العمل والأموال المتداولة الضرورية لاستئناف وتوسعة نشاطهم.
- وتقدر الإعتمادات المرصودة للبرنامج بـ (8 مليون أورو) أي قرابة 26 م د.
- ويتم اسناد هذه القروض على مدة سداد بـ 7 سنوات ومدة إمهال بسنة واحدة وبنسبة فائدة قارة بـ 5% وبدون دفع تمويل ذاتي وبسقف قروض لا يتعدى 50 أ د بالنسبة لقروض الإستثمار و30 أ د بالنسبة لقروض الإستغلال.

وقد تولى البنك تمويل 522 مشروع بكلفة جمالية للإستثمارات تناهز 17 م د.

2- قروض الإستغلال

شهد نسق إسناد قروض الإستغلال تطورا خلال سنة 2025 مقارنة بسنة 2024، حيث إرتفع عدد القروض المسندة من 9158 قرض بحجم جملي للقروض يناهز 73 م د خلال سنة 2024 إلى 11011 قرض بحجم جملي للقروض يناهز 94.9 م د خلال سنة 2025 (تطورا بنسبة 28% على مستوى حجم القروض).

وقد تم تمويل قروض الإستغلال أساسا ضمن الآليات والبرامج التالية:

2-1- تمويل المواسم الفلاحية

سجل البنك تطورا هاما في تمويل المواسم الفلاحية بين سنتي 2024 و2025، حيث إرتفعت جملة القروض المسندة من 3460 قرض بحجم قروض يناهز 32,7 م د خلال سنة 2024 إلى 5405 قرض موسمي بحجم جملي للقروض يناهز 51,5 م د خلال سنة 2025، وذلك حسب ما يبيّنه الجدول التالي:

تطور حجم القروض (%)	2025		2024		(المبلغ : م د) النشاط الموسمي
	حجم القروض	عدد القروض	عدد القروض	عدد القروض	
14%	19,973	1 841	17,434	2 113	زراعة الحبوب
-	12,699	1 394			جني الزيتون (موسم 2026/2025)
-	9,244	1 416			جني الزيتون (موسم 2025/2024)
13%	7,392	533	6,520	420	جني وخزن التمور
-87%	0,979	114	7,554	820	تمويل الأعلاف الخشنة
21%	0,824	73	0,687	69	زراعة الخضراوات
-20%	0,399	34	0,499	38	أنشطة مختلفة
57%	51,512	5 405	32,694	3 460	المجموع

❖ تمويل موسم زراعة الحبوب

تميز تمويل موسم زراعة الحبوب سنة 2025 بإرتفاع ملحوظ في حجم القروض المسندة مقارنة بسنة 2024، حيث إرتفع حجم هذه القروض من 17,4 م د لتمويل 2113 قرض موسمي سنة 2024 إلى ما يناهز 20 م د لتمويل 1841 قرض موسمي خلال سنة 2025 أي بزيادة تقدر بـ 15% من حجم القروض. كما شهدت سنة 2025 مواصلة تنفيذ برنامجين جديدين لتمويل زراعة الحبوب بالشراكة مع الديوان الوطني للحبوب وبتنسيق من البنك الإفريقي للتنمية:

- برنامج دعم التطوير المندمج والدائم لمنظومة الحبوب "PADIDFIC"
- برنامج الدعم الطارئ للأمن الغذائي بتونس "PAUSAT".

ويتم اسناد هذه قروض الموسمية لفائدة صغار الفلاحين لزراعة الحبوب بالمناطق المروية بنسبة فائدة بنكية قارة بـ 5% وبدون توفير ضمانات وبدون دفع تمويل ذاتي وبشروط ميسرة واجراءات مبسطة.

❖ تمويل موسم جني التمور

شهد تمويل موسم جني التمور خلال سنة 2025 ارتفاعا خلال سنة 2025 مقارنة بسنة 2024، حيث ارتفع عدد القروض المسندة من 420 تمويل بكلفة استثمار تناهز 6,5 م د موفي سنة 2024 إلى 533 قرض بكلفة استثمار تناهز 7,4 م د موفي سنة 2025 أي بزيادة تقدر بـ 13% من حجم القروض.

❖ تمويل موسم جني الزيتون

تولى البنك تدعيم برامجه في مجال تمويل المواسم الفلاحية بقرض موسمي جديد مخصص لتمويل جني الزيتون، وقد تم في الغرض إبرام منشور مشترك بين البنك ووزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري لتمويل سير موسم جني الزيتون لفائدة صغار الفلاحين من خلال تبسيط مطلب الحصول على قرض والإقتصار على عدد محدود من الوثائق وإختصار آجال البت في مطالب التمويل وصرف القروض.

ويتم اسناد هذه القروض الموسمية بدون ضمانات وبشروط ميسرة ووفق اجراءات تمويل مبسطة وبسقف تمويل يصل إلى 20 ألف دينار.

وقد تولى البنك إسناد 1394 قرض بكلفة جمالية للمشاريع تناهز 12,7 م د.

2.2- قروض الأموال المتداولة في قطاع الصناعات التقليدية "ONA FDR"

سجل البنك تطورا في مجال تمويل إحتياجات الحرفيين من الأموال المتداولة في قطاع الصناعات التقليدية خلال سنة 2025 مقارنة بسنة 2024 من 2644 قرض بحجم جملي يناهز 10,9 م د سنة 2024 إلى 2788 قرض بحجم جملي يناهز 11,7 م د سنة 2025.

3.2- تمويل الإحتياجات من الأموال المتداولة

شهد نسق تمويل الإحتياجات من الأموال المتداولة لفائدة حرفاء البنك تطورا خلال سنة 2025 مقارنة بسنة 2024، حيث ارتفع عدد القروض المسندة من 926 قرض بقيمة جمالية تناهز 10,3 م د خلال سنة 2024 إلى 1207 قرض مال متداول بقيمة جمالية تناهز 15,8 م د خلال سنة 2025.

4.2- قروض لفائدة الفئات الضعيفة ومحدودة الدخل

تم في إطار قانون المالية لسنة 2025 إحداث خط تمويل بقيمة 20 م د مخصص لإسناد قروض بشروط ميسرة لفائدة الفئات الضعيفة ومحدودة الدخل عن طريق البنك لتمويل مشاريع صغرى في كافة

المجالات الإقتصادية. وتسند هذه القروض بسقف تمويل لا يتعدى 10 آلاف دينار على مدّة سداد قصوى بـ 8 سنوات ومدّة إهمال بسنتين (02) وبدون نسبة فائدة بنكية. وقد تولى البنك إسناد 2031 قرض بكلفة جمالية تناهز 19,5 م د.

5.2- قروض لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقة

تم في إطار قانون المالية لسنة 2025 إحداث خط تمويل بقيمة 5 م د مخصص لإسناد قروض بشروط ميسّرة لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقة عن طريق البنك. وتسند هذه القروض بسقف تمويل لا يتعدى 10 آلاف دينار على مدّة سداد قصوى بـ 6 سنوات ومدّة إهمال بسنة واحدة وبدون نسبة فائدة بنكية. وقد تولى البنك إسناد 521 قرض بكلفة جمالية تناهز 4,8 م د.

6.2- قروض لفائدة ضحايا الاعتداءات الإرهابية وأولي الحق من شهداء الثورة وجرحاها

تضمن الفصل 24 من قانون المالية لسنة 2025 احداث خط تمويل بشروط ميسّرة لفائدة ضحايا الاعتداءات الإرهابية من العسكريين وأعوان قوات الأمن الداخلي والديوانة وأولي الحق من شهداء الثورة وجرحاها عن طريق البنك باعتماد قدره 2 م د. وتسند هذه القروض حسب سقف تدخلات البنك على مدّة سداد قصوى بـ 8 سنوات ومدّة إهمال بسنتين (02) وبدون نسبة فائدة بنكية. وقد تولى البنك إسناد 29 قرض بكلفة جمالية تناهز 1,94 م د.

7.2- قروض لفائدة الباعثين المنخرطين في نظام المبادر الذاتي

تم في إطار قانون المالية لسنة 2025 إحداث خط تمويل بقيمة 10 م د مخصص لإسناد قروض بشروط ميسّرة لفائدة الباعثين المنخرطين في نظام المبادر الذاتي لإحداث أو توسعة مشاريع في كافة المجالات الاقتصادية عن طريق البنك. وتسند هذه القروض بسقف تمويل لا يتعدى 15 ألف دينار وعلى مدّة سداد قصوى بـ 7 سنوات ومدّة إهمال بسنتين (02) وبنسبة فائدة بنكية قارة بـ 5% وبدون دفع تمويل ذاتي بإستثناء الأنشطة التي يمكنها الإنتفاع بمنح خصوصية.

وقد تولى البنك إسناد 622 قرض بكلفة جمالية تناهز 7,2 م د.

3- التمويل بصيغة الإجارة

شهد نسق التمويل بصيغة الإجارة إرتفاعا خلال سنة 2025 مقارنة بسنة 2024، حيث تطور حجم

التمويلات المسندة من 42,8 م د مو في سنة 2024 إلى 48,2 م د مو في سنة 2025 أي بزيادة تقدر بـ 13% من حجم التمويل.

وتمثل التمويلات بصيغة الإجارة الموجهة لنقل الأشخاص (تاكسي - لواج - نقل ريفي) نسبة 50% من حجم هذه التمويلات.

4- الشركات الأهلية

تولى البنك خلال سنة 2025 تمويل 56 الشركة أهلية بكلفة استثمار تناهز 14,6 م د مقابل تمويل 29 شركة أهلية بكلفة استثمار تناهز 7 م د خلال سنة 2024، وبذلك يبلغ العدد الجملي للشركات الأهلية الممولة من قبل البنك 80 شركة أهلية باستثمارات جمالية تناهز 22,1 م د خلال الفترة (2023-2025).

وتتوزع الشركات الأهلية الممولة حسب الولايات كما يلي:

الولاية	عدد الشركات الأهلية الممولة	حجم التمويل (أ.د)
سيدي بوزيد	12	3537,2
سليانة	9	2640
مدنين	7	2000,8
القيروان	7	2072
قفصة	6	1580,8
باجة	4	1037
توزر	4	1019,8
قبلي	4	1106,2
تطاوين	3	900
المنستير	3	672,8
جندوبة	3	878,1
زغوان	3	402,4
نابل	3	884
الكاف	2	401
صفاقس	2	596,4
المهدية	2	600
بنزرت	2	599
القصرين	2	596,5
منوبة	1	300
بن عروس	1	300
المجموع	80	22124

5- تحليل المصادقات

1.5- حسب أصناف خطوط التمويل

يعتمد البنك في تمويلاته على صنفين من الموارد:

✓ الصنف الأول: الموارد الذاتية للبنك

✓ الصنف الثاني: موارد يتصرف فيها البنك للحساب "Gestion pour compte"

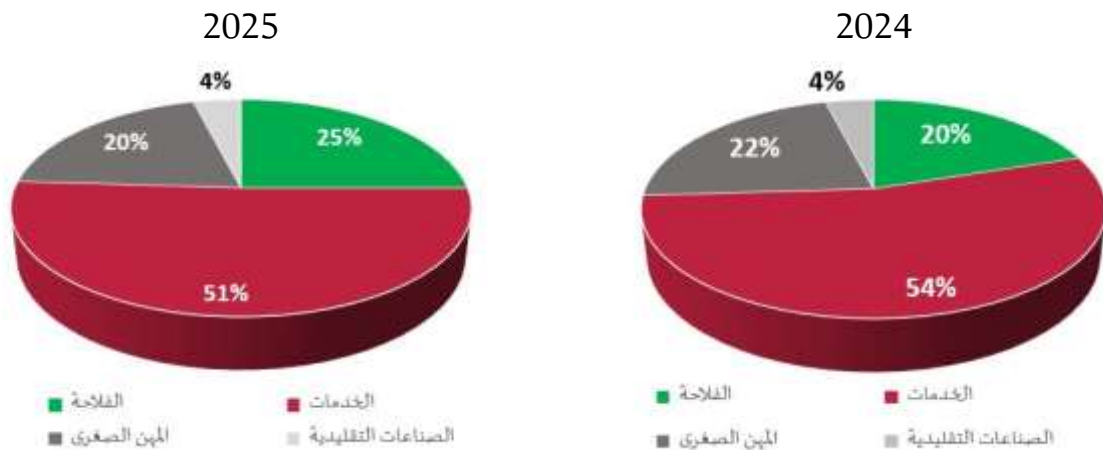
تم تخصيص قرابة 73% من تمويلات البنك خلال سنة 2025 على موارده الذاتية لتمويل قرابة 59% من القروض الممنوحة كما يبينه الجدول التالي:

2025		2024		السنة
التصرف للحساب	الموارد الذاتية	التصرف للحساب	الموارد الذاتية	الموارد
7871	11330	7698	8821	عدد القروض
%41	%59	%46.6	%53,4	النسبة (%)
75,8	207.3	46,3	190,8	حجم القروض (م د)
%27	%73	%19.5	%80.5	النسبة (%)

2.5- حسب القطاعات الإقتصادية

شهدت سنة 2025 إرتفاعا في حصة القطاع الفلاحي من حيث كلفة المشاريع الممولة من 20% خلال سنة 2024 إلى 25% خلال سنة 2025 مقابل إستقرار نسبي في حصة قطاع الخدمات (51%) والمهن الصغرى (20%).

ويعود الإرتفاع المسجل في كلفة المشاريع الممولة في القطاع الفلاحي خلال سنة 2025 إلى تمويل عديد البرامج الموجهة خصوصا لتمويل المواسم الفلاحية (حبوب - تمور - زياتين - أعلاف خشنة).

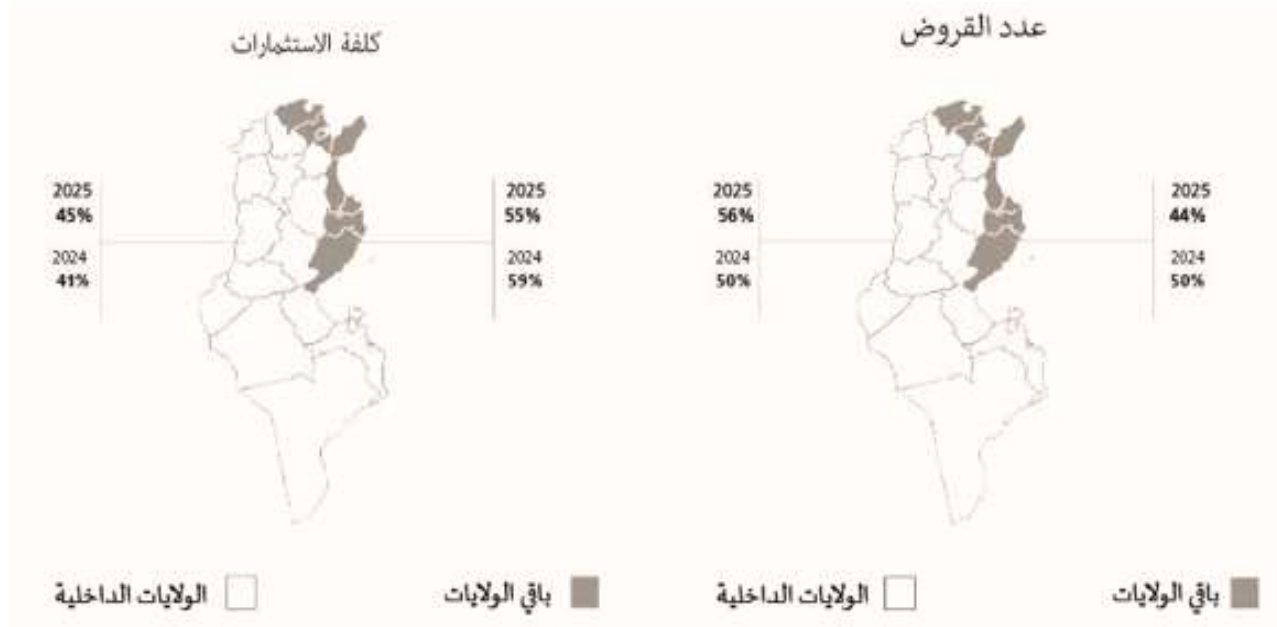


3.5- حسب المستوى التعليمي

✓ سجّل البنك خلال سنة 2025 استقراراً في عدد المشاريع الممولة لفائدة حاملي الشهادت العليا بـ 2397 مشروع بكلفة إستثمار جمالية تناهز 92,5 م د مقابل 2619 مشروع وكلفة إستثمارات بـ 92,4 م د خلال سنة 2024.

4.5- حسب الولايات

شهدت حصة الولايات الداخلية (14 ولاية) سنة 2025 ارتفاعاً من حيث عدد المشاريع الممولة بنسبة 56% ومن حيث كلفة الإستثمارات في حدود 45%، مقابل على التوالي 50% و 41% خلال سنة 2024.



5.5- حسب الأقاليم

وعلى مستوى الأقاليم، فنتوزع الأقاليم حسب الامر الرئاسي عدد 589 بتاريخ 21 سبتمبر 2023 كما يلي:

- الإقليم الأول: بنزرت، باجة، جندوبة، والكاف
- الإقليم الثاني: تونس، أريانة، بن عروس، زغوان، منوبة، ونابل
- الإقليم الثالث: سليانة، سوسة، القصيرين، القيروان، المنستير، والمهدية
- الإقليم الرابع: توزر، سيدي بوزيد، صفاقس، وقفصة
- الإقليم الخامس: تطاوين، قابس، قبلي، ومدنين.

ويبرز تحليل مصادقات البنك لسنة 2025 حسب الأقاليم أن الإقليم الثاني يحافظ على المرتبة الأولى من حيث حجم التمويلات المسندة، كما سجل الإقليمان الثالث والرابع أعلى نسب نمو سواء في عدد

القروض أو حجم الاستثمارات مقارنة بالسنة الماضية، في المقابل شهد الإقليم الخامس تراجعاً في حجم التمويلات سواء على مستوى عدد القروض أو حجم الاستثمارات كما يبرز ذلك الجدول التالي:

المبلغ بالآلاف دينار

نسبة التطور (2025/2024)		2025		2024		السنة
حجم الإستثمارات	عدد القروض	حجم الإستثمارات	عدد القروض	حجم الإستثمارات	عدد القروض	الإقليم
17%	8%	56 545	3 193	48 406	2 961	الإقليم الأول
11%	4%	138 085	5 448	124 558	5 224	الإقليم الثاني
25%	29%	84 238	4 621	67 267	3 574	الإقليم الثالث
40%	47%	72 180	4 144	51 682	2 815	الإقليم الرابع
-9%	-8%	30 289	1 795	33 372	1 945	الإقليم الخامس
17%	16%	381 338	19 201	325 286	16 519	المجموع

6.5- حسب النوع الاجتماعي

يتبين من خلال تحليل المصادقات تراجعاً طفيفاً في حصة المرأة من كلفة الإستثمارات خلال سنة 2025 مقارنة بسنة 2024، حيث بلغت هذه النسبة 32% سنة 2025 مقابل 34% خلال سنة 2024.

7.5- حسب نوعية المشروع

✓ سجلت حصة مشاريع الإحداث تراجعاً طفيفاً في كلفة الإستثمارات خلال سنة 2025 مقارنة بسنة 2024، حيث بلغت هذه النسبة 52% سنة 2025 مقابل 54% خلال سنة 2024.

6- إنجاز المشاريع الصغرى

بلغت جملة الدفعات بعنوان تمويل المشاريع الصغرى خلال سنة 2025 ما يناهز 276 م د، وقام البنك في هذا الإطار بخلاص 7665 عملية تزود لفائدة باعثن ممولين بمبلغ جملي ناهز 174 م د، موزعة كما يلي:

- 713 عملية تزود لإقتناء وسائل نقل بقيمة 52 م د.

- 6952 تزود لإقتناء تجهيزات مختلفة بقيمة 122 م د.

تولى البنك القيام بـ 14 ألف عملية تحويل لمبالغ مالية قدرها حوالي 102 م د لفائدة المنتفعين بالقروض بعنوان أموال متداولة وتهيئة محلات خلال سنة 2025 مقابل 12 ألف عملية تحويل بقيمة 74 م د خلال سنة 2024.

II- تمويل منظومة القروض الصغيرة المسندة من قبل الجمعيات

1 - نشاط التمويل

شهدت سنة 2025 ارتفاعا ملحوظا في مبالغ القروض المسندة من قبل الجمعيات مقارنة بالسنوات الفارطة بعد إستئناف نشاطها خلال شهر نوفمبر 2024 , حيث تمكنت جمعيات القروض الصغيرة خلال سنة 2025 من إسناد حوالي 38 870 قرض بمبلغ جملي يناهز 109,638 م د.

وبذلك ترتفع حصيلة القروض الصغيرة إلى غاية شهر ديسمبر 2025 إلى 1092 ألف قرض بمبلغ جملي في حدود 1552 م د.

وقد ساهمت الجمعيات خلال سنة 2025 في تمويل العديد من البرامج موزعة كما يلي.

البرامج	عدد القروض المسندة	مبلغ القروض المسندة (م.د.)
البرنامج العادي	26 120	64.540
برنامج القروض التي تفوق مبالغها 5 آلاف دينار	180	1.530
برنامج الزراعات الكبرى	1581	7.695
برنامج المنظومات الإقتصادية	9754	31.086
برنامج الخضروات	918	3.787
البرنامج الإستثنائي بولاية سيدي بوزيد	317	1.000
المجموع	38 870	109.638

وفيما يلي أهم خصائص القروض الصغيرة المسندة:

✓ التوزيع القطاعي:

القطاع	الحصة من مبلغ القروض	القطاع	الحصة من مبلغ القروض
الفلاحة	57.0%	الصناعات التقليدية	9.3%
المهن الصغرى	11.0%	التجارة	14.3%
الخدمات	5.9%	تحسين ظروف العيش	2.5%

✓ التوزيع الجهوي:

الجهة	الحصة من القروض	الجهة	الحصة من القروض
الشمال الشرقي:	27.0%	الشمال الغربي:	19.7%
الوسط الشرقي:	18.7%	الوسط الغربي:	15.9%
الجنوب الشرقي:	7,9%	الجنوب الغربي:	10,8%

✓ حصة الجهات الداخلية: 56%

✓ حصة المرأة: 56%

✓ حصة مشاريع الإحداث: 23.1%

كما تميزت سنة 2025 بمواصلة تنفيذ البرنامج الخصوصي لبعث أنشطة منتجة في إطار منظومات إقتصادية ورصد قروض فلاحية موسمية المضمنة بالفصل 11 من قانون المالية لسنة 2017.

1-1 المنظومات الإقتصادية:

تم خلال سنة 2025 إسناد 9754 قرضا بمبلغ جملي بـ 31,086 م.د عن طريق 167 جمعية موزعة كما يلي بين:

المنظومات الإقتصادية	العدد	القروض (م.د)	النسبة (%)
الفلاحة	7 465	23,643	76,1
الصناعات التقليدية	2 289	7,443	23,9
المجموع	9 754	31,086	100

أ- المنظومات الفلاحية:

حظي القطاع الفلاحي بالجزء الهام من تدخلات جمعيات القروض الصغيرة في إنجاز برنامج المنظومات الإقتصادية حيث تم إسناد 7 465 قرضا بمبلغ جملي بـ 23,643 م.د وتوزع المنظومات الفلاحية كالتالي:

	عدد القروض		مبلغ القروض	
	العدد	النسبة %	المبلغ (م.د)	النسبة %
تربية الحيوانات الصغرى	5 349	71,7	16.956	71,7
البيوت المكيفة	177	2,4	0.628	2,7
تثمين المنتوجات الغابية	582	7,8	1.737	7,3
الأشجار المثمرة	251	3,4	0.820	3,5
العناية بالزيتاين	601	8,1	1.901	8,0
خدمات في القطاع الفلاحي	460	6,2	1.400	5,9
الصيد البحري	45	0,6	0.201	0,9
المجموع	7 465	100	23.643	100

ب- المنظومات في مجال الصناعات التقليدية:

انتفع قطاع الصناعات التقليدية بـ 2289 قرضا بقيمة جمليه بـ 7.443 م.د. تتوزع على النحو التالي :

عدد القروض		حجم القروض		
العدد	النسبة %	الحجم (م د)	النسبة %	
1301	56,8	4.019	54,0	الزراعي والمفروشات
988	43,2	3.424	46,0	خدمات في قطاع الصناعات التقليدية
2289	100	7.443	100	المجموع

2-1 القروض الفلاحية الموسمية :

تم إسناد 2499 قرضا بمبلغ جملي في حدود 11,482 م.د. لتمويل قروض موسمية في إطار الفصل 11 من قانون المالية 2017، وتوزع هذه القروض حسب الأنشطة الفلاحية كما يلي:

عدد القروض		حجم القروض		
العدد	النسبة %	الحجم م.د.	النسبة %	
1581	47,8	7.695	49,2	الزراعات الكبرى
918	43,1	3.787	39,9	زراعة الخضراوات
2499	100	11.482	100	المجموع

كما شهدت سنة 2025 إقرار برنامج إستثنائي لدعم التنمية بولاية سيدي بوزيد وخلق موارد رزق بكافة معتمدياتها لدعم تمويل الأنشطة المنتجة بقطاعات الفلاحة والمهن الصغرى والصناعات التقليدية والخدمات والتجارة بمبالغ هامة تتراوح بين 3000 دينار و5000 دينار موجهة بالخصوص إلى فئة الشباب والمرأة من أصحاب الإختصاصات وقد مكن هذا البرنامج من إسناد 317 قرضا بإعتماد جملي بـ 1 مليون دينار.

2- برنامج إعادة الهيكلة :

1/ القسط الأول الخاص بولايات تونس الكبرى والشمال الغربي والوسط الشرقي:

تم تحيين الملف القانوني للجمعيات الجهوية للتمويل الصغير خلال شهر فيفري 2025 وتقديم الجمعيات الجهوية بمطلب لصرف الإعتماد الجمعياتي الأدنى والمقدر بـ 50 ألف دينار بعد مصادقة لجنة القيادة الوطنية لبرنامج إعادة هيكلة جمعيات القروض الصغيرة على صرف الإعتماد المذكور.

2/ القسط الثاني من البرنامج المتعلق بالشمال الشرقي والوسط الغربي والجنوب الشرقي والغربي:

- تم إنتداب مكتب دراسات ثاني لمرافقة بقية الولايات ضمن القسط الثاني والمتمثلة في ولايات نابل - بنزرت - زغوان - القيروان - القصيرين - سيدي بوزيد - قابس - مدين - تطاوين - قفصة - قبلي وتوزر بتاريخ 25 افريل 2025. وقد تم تكوين الجمعيات الجهوية للتمويل الصغير بهذه الولايات وتم إدراجها بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية خلال شهر نوفمبر 2025.
- تم إعداد التقرير الثاني المتعلق بملف القانوني للجمعيات الجهوية للتمويل الصغير بتاريخ 16 ديسمبر 2025
- تم القيام بعملية جرد محفظة القروض في مقرات الجمعيات المحلية بكافة الولايات القسط الثاني في موفى شهر ديسمبر 2025 وبصدد الإنتهاء من إعداد التقرير الثالث والمتعلق بجرد الملفات القروض الجارية.
- وبالتوازي تم الشروع في إعداد مخطط الأعمال للجمعيات الجهوية للتمويل الصغير.

3/ إعداد دليل إجراءات للجمعيات الجهوية للتمويل الصغير

- تم إنتداب مكتب دراسات مختص لإعداد دليل الإجراءات للجمعيات الجهوية للتمويل الصغير بتاريخ 22 أفريل 2025.
- تم إعداد التقرير الأول المتعلق برزنامة و منهجية العمل من قبل مكتب الدراسات.
- تم إعداد التقرير الثاني والمتعلق بتشخيص وضعية أدلة الإجراءات لجمعيات القروض الصغيرة والمصادقة عليه.
- تم الإنتهاء من إعداد التقرير المتعلق بدليل إجراءات " الحوكمة " ومناقشته والمصادقة عليه
- تم الإنتهاء من إعداد التقرير المتعلق بدليل إجراءات " إسناد القروض ".

4/ تركيز منظومة معلوماتية خاصة بالجمعيات الجهوية للتمويل الصغير

- تم إعلان طلب عروض للمرة الخامسة المتعلق بالنظام المعلوماتي للجمعيات الجهوية " système d'information " بتاريخ 17 جويلية 2025 غير مثمر نظرا لعدم تطابق الشروط الدنيا المتعلقة بإختصاص الإعلامية بالنسبة للخبراء مع الشروط الدنيا المطلوبة.
- تم إقتراح مراجعة الشروط على مستوى الإختصاص وتعديله والمحافظة على المراجع لحل الإشكالية.

III- نشاط الاستغلال البنكي

1-نشاط المقاصة

تطور حجم المبالغ الصادرة من 145 م د خلال سنة 2024 إلى قرابة 182 م د خلال سنة 2025. كما تطور حجم المبالغ الواردة خلال نفس الفترة من 238 م د إلى 253 م د. كما ويبرز ذلك الجدول الموالي:

التدفقات الواردة		التدفقات الصادرة						السنة
المبلغ (م.د.)	العدد	المبلغ (م.د.)	العدد	2025	2024	2025	2024	
2025	2024	2025	2024	2025	2024	2025	2024	
116.777	105.881	39 107	29 793	139.588	83.403	21 148	13 959	التحويلات
39	33.478	5 328	3 198	25.002	31.005	59 765	77 676	الاقتطاع المستخلص
81.413	93.495	13 725	33 215	12.461	28.465	5 804	14 246	الصكوك
17.203	4.949	4 445	736	4.788	2.582	978	566	الكمبيالات
254.393	237.803	62 605	66 942	181.839	145.455	87 695	106 447	المجموع

ويتبين من خلال التحليل أن نظام المقاصة شهد تحولا هاما في تونس مع دخول القانون عدد 2024-41 حيز التنفيذ في 2 فيفري 2025. من خلال تغييرات ملحوظة في سلوك الحرفاء:

- انخفاض هام في استخدام الصكوك: انخفض عدد الصكوك الواردة بنسبة 58% كما هو الحال بالنسبة لعدد الصكوك الصادرة (59%)، مما يؤكد عزوف الحرفاء عن استخدامها بعد تطبيق القانون الجديد.
 - الكمبيالات: على الرغم من أنها لا تزال تمثل أقلية، إلا أنها تسجل تطورا ملحوظا من حيث العدد والقيمة مما قد يعكس إستبدال الدفع بالصكوك باستخدام الكمبيالات.
 - الاقتطاعات: لوحظ توجه عكسي؛ حيث سجلت الاقتطاعات الواردة ارتفاعاً طفيفاً من حيث العدد، بينما انخفضت الاقتطاعات الصادرة بنسبة 23%، مما يشير إلى استخلاص قروض الحرفاء مباشرة عن طريق الإيداعات النقدية أو عبر الاقتطاعات الداخلية.
- النمو الإجمالي: ارتفع إجمالي مبالغ التدفقات الواردة بنسبة 7%، بينما سجلت التدفقات الصادرة زيادة قدرها 25%، مما يؤكد وجود علاقة مباشرة مع توسع قاعدة الحرفاء.

2- فتح الحسابات البنكية بالفروع

تجاوزت شبكة الفروع هدفها الإجمالي لعام 2025 بنسبة إنجاز بلغت 103% (12584 حساباً تم فتحها مقابل 12200 حساباً محددة كهدف إجمالي للسنة).

3- حسابات الادخار

حققت شبكة الفروع أداءً مرضياً فيما يخص إجمالي الودائع في حسابات الادخار بلغ 7,678 م د وهو ما يمثل نسبة 104% من الأهداف المحددة.

❖ هيكلية الودائع (في 31 ديسمبر 2025)

نوعية الحرفاء	قيمة الودائع في 31 ديسمبر 2025 (م.د)
أشخاص طبيعيين	7,781
المهنيون	35,998
الجمعيات	16,095
المجموع	58,874

- المهنيون: يمثلون الغالبية العظمى بنسبة 60% من إجمالي ودائع البنك المتمثلة في تمويل المشاريع الصغرى.
- الجمعيات: تمثل أكثر من ربع إجمالي الودائع (27%).
- الأفراد: يمثلون حصة نسبية ضعيفة تبلغ 13% فقط، مما يشير إلى وجود فرصة نمو استراتيجية في هذا القطاع لغرض تنويع مصادر التمويل.

4- نشاط الخزينة

عمليات السحب		عمليات التزويل		السنة
المبلغ (م.د)	العدد	المبلغ (م.د)	العدد	
113,373	55 751	173,487	185 541	2024
192,563	79 083	208,518	213 862	2025

نلاحظ تطوراً ملحوظاً في العمليات المالية بين سنتي 2024 و2025، حيث سجلت كل من الإيداعات والسحوبات زيادة واضحة. ويعود هذا الارتفاع إلى عمليات استخلاص القروض بتزويل مبلغها مباشرة في حسابات الحرفاء، ومن جهة أخرى، السحوبات المتعلقة بالمال المتداول من قبل الحرفاء والمزودين.

5- القروض التجارية والالتزامات بالتوقيع

من أجل ضمان حسن إدارة المخاطر، تم إحداث لجنة القروض التجارية، والتي تتمثل مهامها في:

- مرافقة التطوير: دعم مرافقة مشاريع الحرفاء.
- الاستجابة للمطالب: تلبية احتياجات الحرفاء بصفة سريعة. كما تضمن هذه اللجنة تقليص آجال معالجة ملفات القروض، وتعزيز الحوكمة للاستجابة للمعايير البنكية.

1.5- الضمان البنكي

شهد الضمان البنكي تطوراً ملحوظاً خلال سنة 2025، بزيادة قدرها 60 % (0,567 مليون دينار) في المبلغ الإجمالي الملتزم به مقارنة بعام 2024.

- خلال سنة 2025: 238 ملفاً بمبلغ إجمالي قدره 1,509 م د.
- خلال سنة 2024: 227 ملفاً بمبلغ إجمالي قدره 0,942 م د.

2.5- الخصم التجاري

• تضاعف نشاط الخصم التجاري في عام 2025 (بنسبة نمو بـ 119%، أي بزيادة قدرها 0,820 م د)، سواء من حيث عدد الملفات أو المبالغ المرصودة، مما يعكس دعماً متزايداً لسيولة الشركات.

- خلال سنة 2025: 157 ملفاً بمبلغ إجمالي قدره 1,510 م د.
- خلال سنة 2024: 92 ملفاً بمبلغ إجمالي قدره 0,690 م د.

3.5- التسبقة على الديون الإدارية وفواتير الموردين

هذا النوع من التمويل موجه للحرفاء الحاصلين على صفقات عمومية، وقد إرتفع المبلغ خلال سنة 2025 بنسبة 16% (1,626 م د) مقارنة بسنة 2024.

- خلال سنة 2025: 363 ملفاً بمبلغ إجمالي قدره 11,580 م د.
- خلال سنة 2024: 328 ملفاً بمبلغ إجمالي قدره 9,954 م د.

6- الخدمات النقدية

1.6- الموزعات الآلية

تم انجاز ما يلي:

- تجهيز كافة فروع (28) بموزعات آلية.
- بعث بطاقة بنكية جديدة "My BTS"، إضافة الى البطاقة "PROJECT".

تم خلال سنة 2025 تسجيل 606 عملية شحن للموزعات الآلية في كافة الفروع التجارية للبنك بمبلغ جملي قدر بـ 38 م د.

وقد تم إلى موفى سنة 2025 تسجيل ما يفوق 171 ألف عملية سحب عن طريق شبكة الموزعات الآلية للبنك منها 31 ألف عن طريق حرفاء البنك و 140 ألف عملية عن طريق حرفاء البنوك الأخرى و يمثل نموا ملحوظا يقدر بـ 13% مقارنة بسنة 2024.

كما سجل قبول البطاقات الدولية على موزعات البنك، فعلى الرغم من ان عدد العمليات الدولية لا يمثل إلا 4% من الحجم الجملي الا انه حقق 35% من إيرادات النشاط الإجمالي للموزعات.

2.6- البطاقات البنكية

تم خلال سنة 2025 إصدار حوالي 9047 بطاقة بنكية مثلت نسبة إنجاز قدرت بـ 86 % من أهداف البنك لسنة 2025 وحصيلة جمالية ناهزت 26286 بطاقة بنكية منذ بداية النشاط النقدي للبنك. وقدرت المعاملات بالبطاقات البنكية بـ 129882 عملية خلال سنة 2025 منها 58357 عملية شراء إلكترونية.

الجزء الثاني

الاستخلاصات

أ. إستخلاصات قروض المشاريع الصغيرة



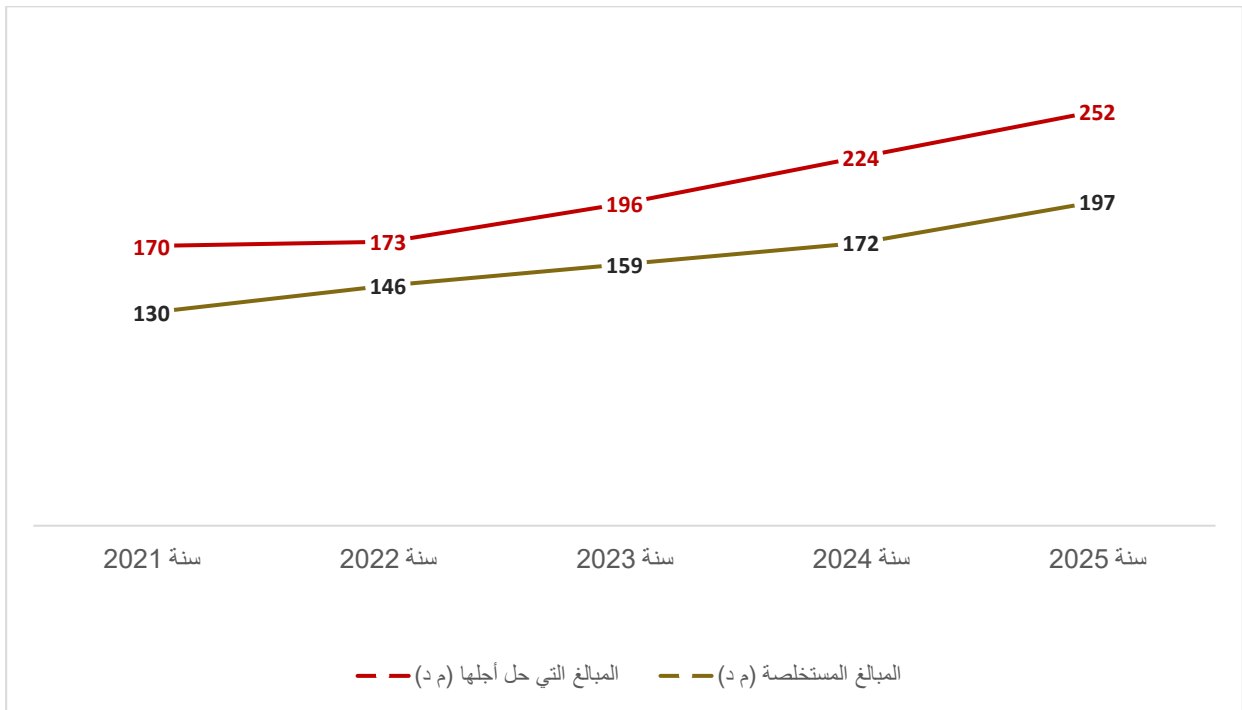
تقدر المبالغ المستخلصة من قبل البنك خلال سنة 2025 بـ 196,7 م د مقابل 172,1 م د خلال سنة 2024 أي بزيادة قدرها 14%، وتقدر المبالغ التي حلّ أجلها حوالي 252 م د وبذلك تكون نسبة الاستخلاص لسنة 2025 في حدود 78% مقابل 77% موفي سنة 2024.

كما تطورت النسبة العامة للاستخلاص من 74,8 % في موفي سنة 2024 إلى 75% في موفي سنة 2025. تمكن البنك من تحقيق نسبة انجاز في حدود 95% (196,7 م د) من جملة مبالغ الإستخلاصات المبرمجة لسنة 2025 والمقدرة بـ 206 م د.

ويتبين من خلال تحليل نتائج الفروع في مجال الاستخلاص أن 20 فرعاً تمكن من تحقيق الأهداف المبرمجة لسنة 2025 في مجال الاستخلاص وتتعلق أغلبها بالولايات الساحلية وتونس الكبرى في حين لم تتوفق 8 فروع من تحقيق الأهداف (خاصة القصيرين 79%، سيدي بوزيد 75% والكاف 75%).

ويشهد البنك تطوراً بارزاً في مجهود الإستخلاصات منذ سنة 2021 كما هو مبين بالجدول التالي:

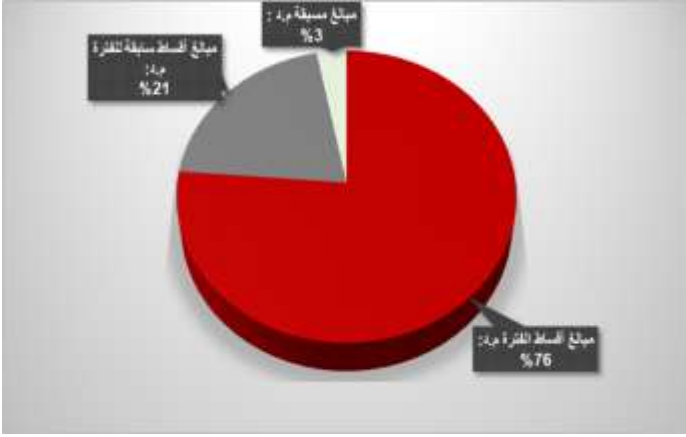
السنة	2021	2022	2023	2024	2025	التطور 2025/2024
المبالغ التي حلّ أجلها (م د)	170	173	196	224	252	13%+
المبالغ المستخلصة (م د)	130	146	159	172	197	14%+
نسبة الاستخلاص (%)	76%	85%	81%	77%	78%	1%+



وتتوزع المبالغ المستخلصة خلال سنة 2025 كما يلي:

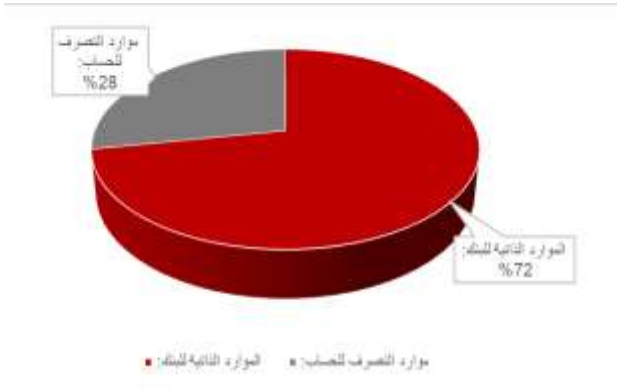
✓ حسب فترة حلول أجل السداد:

مبالغ أقساط حل أجلها سنة 2025:	150 م.د
مبالغ أقساط السنوات السابقة:	40,6 م.د
مبالغ مسبقة:	6,1 م.د



✓ حسب نوعية القروض:

إستخلاص القروض قصيرة المدى:	39 م.د (20%)
إستخلاص القروض متوسطة المدى:	157,7 م.د (80%)

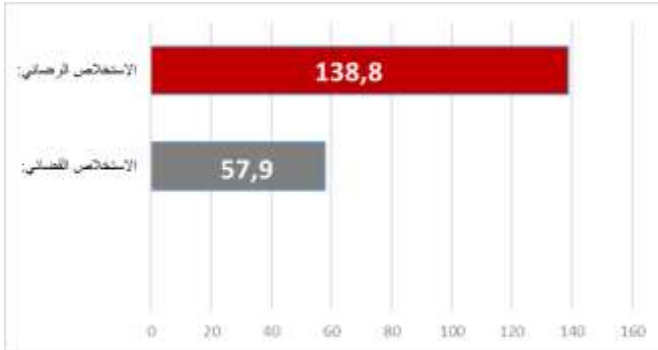


✓ حسب نوعية الموارد:

القروض الممولة على الموارد الذاتية للبنك:	141,7 م.د
القروض على موارد التصرف للحساب:	55 م.د

✓ حسب طبيعة الاستخلاص:

الاستخلاص الرضائي:	138,8 م.د
الاستخلاص القضائي:	57,9 م.د



استخلاصات منتج الإجارة:

سجل البنك نسبة استخلاص في خصوص منتج الإجارة تساوي 95% إلى موفى سنة 2025، أي تحسنا بنسبة 1% مقارنة بموفى سنة 2024.

وسجل عدد 20 فرع نسبة استخلاص تفوق أو تساوي النسبة العامة المقدرة بـ 95%، و عدد 3 فروع سجلوا نسب تفوق 90% وعدد 4 فروع سجلوا نسبة استخلاص تتراوح بين 85% و 89%.

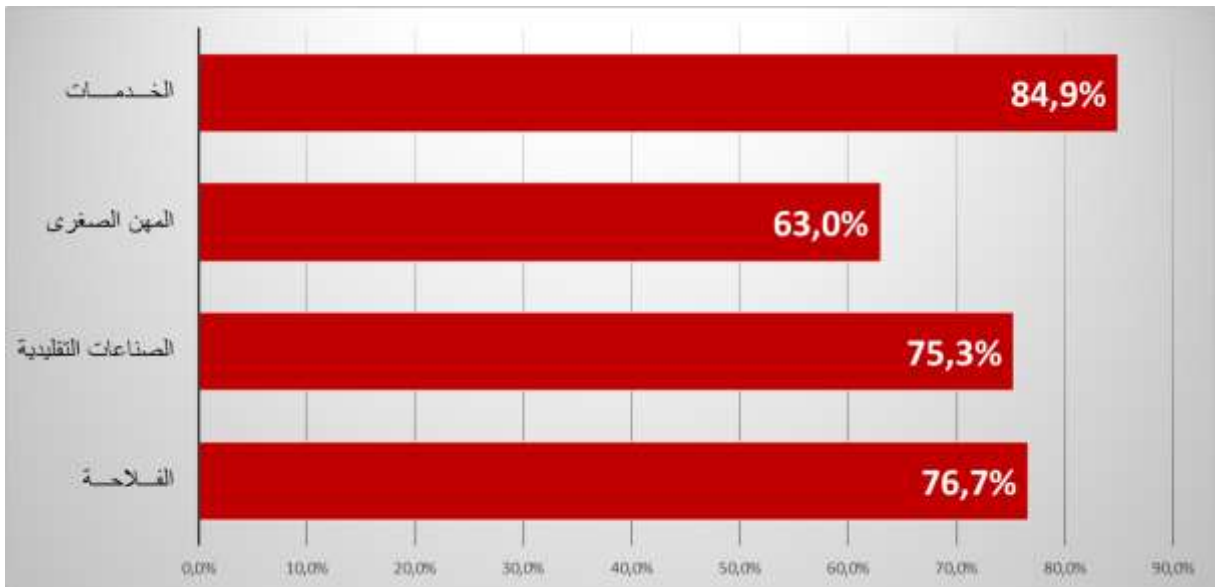
1- تحليل نتائج الإستخلاص:

✓ حسب الجهات:

يبرز تحليل نتائج الاستخلاص المسجلة سنة 2025 حسب الفروع الجهوية تحقيق 10 فروع لنسب استخلاصات تفوق المعدل الوطني (80%)، في حين سجلت 7 فروع نسب استخلاص أقل من 70%.

✓ حسب القطاعات الاقتصادية:

تقدّر نسبة الاستخلاص المسجلة على مستوى قطاع الخدمات بحوالي 84,9% خلال سنة 2025، وهي أفضل نسبة إستخلاص بينما لا تتجاوز هذه النسبة 63% بالنسبة لقطاع المهن الصغرى.



✓ حسب المستوى التعليمي:

تمّ تسجيل نسبة إستخلاص لحاملي الشهادات العليا بـ 83% خلال سنة 2025 مقابل 75% لباقي المستويات التعليمية. وتتعلق مبالغ الاستخلاص بمشاريع تتصل أساسا بمجالات الهندسة والعيادات الطبية وشبه الطبية ومدارس التكوين ومكاتب الدراسات ومدارس التعليم الخاص ومراكز التكوين والمهن.

✓ حسب النوع الاجتماعي:

سجلت نسبة إستخلاص بالنسبة للعنصر النسائي 80% سنة 2025 و 77% بالنسبة للرجل وتتعلق أساسا بأنشطة صغرى في مجال الصناعات الصغرى كالخياطة والتطريز والحلاقة إضافة إلى عديد الأنشطة الفلاحية الصغرى الموجهة إلى المرأة الريفية.

2- آليات المساعدة على الاستخلاص:

ساهمت الإجراءات التي اتخذها البنك في تحسين نتائج الاستخلاص، والتي تختلف من حيث الآليات المعتمدة في طور ما قبل النزاعات (الطور الرضائي) وتلك المعتمدة في الطور القضائي.

❖ بالنسبة للطور الرضائي:

تتمثل أهم الآليات المعتمدة في طور الاستخلاص الرضائي في الإجراءات الاستباقية التالية:

- إرسال إشعارات بريدية (Mailing) شملت جميع الحرفاء وتم من خلالها حثهم على تسوية وضعيتهم تجاه البنك.
- إرسال إرساليات قصيرة (SMS) خصت ل:
 - ✓ التذكير بحلول أجل أول قسط وذلك بصفة آلية في بداية كل شهر،
 - ✓ تذكير الحرفاء الذين تخلدت بدمتهم ديون (أقل من ثلاثة أقساط) قصد تحسيسهم على الإيفاء بتعهداتهم.
- إرسال برقيات عبر منظومة "WEB-Télégramme" بصفة شهرية شملت الحرفاء الممولين عن طريق الإجارة،
- اجتماعات لجنة الاستخلاص في إطار المتابعة الدورية للاستخلاص والمتمثلة في:
 - ✓ القيام بتحيين وضعيات الاستخلاص لكل حريف وتمكين كل فرع بالمحفظة الخاصة به بداية كل أسبوع لمتابعة وعود والتزامات الحرفاء.
 - ✓ متابعة مدى تحقيق الأهداف المرسومة لكل فرع على مستوى الاستخلاص.
 - ✓ تحيين وضعيات الاستخلاص الخاصة بمحفظة تمويل بالإجارة ومتابعة الفروع التي سجلت نسبة استخلاص أدنى من المعدل الوطني.
- القيام بالزيارات الميدانية للوقوف على مدى استمرارية المشروع ووجود المعدات
- تحيين المعطيات الخاصة بالحرفاء على مستوى المنظومة المعلوماتية للبنك (العناوين، أرقام الهواتف، البريد الإلكتروني...) التي من شأنها تسهيل اجراءات التسوية الرضائية بصفة ناجعة.
- قبول مطالب التسوية الرضائية في كل مرحلة من مراحل التقاضي وقبول مطالب إعادة جدولة ديون الحريف حسب الاجراءات المعمول بها في هذا الغرض، شريطة أن يستجيب مطلبه للشروط الموضوعية من طرف البنك في مذكرات عمل مفصلة.
- ويبرز الجدول التالي تطور عدد مطالب الصلح ومطالب إعادة الجدولة التي تمت معالجتها في إطار التسوية الرضائية منذ تركيز المنظومة المعلوماتية الخاصة بذلك:

السنة	عدد عمليات التسوية والصلح	عدد عمليات إعادة الجدولة	المجموع
2021	610	331	941
2022	1 794	1 111	2 905
2023	1 251	444	1 695
2024	1 100	745	1 845
2025	1 802	877	2 679
المجموع	6 557	3 508	10 065

❖ بالنسبة للطور القضائي:

تتمثل أهم الآليات المعتمدة في طور الاستخلاص القضائي في الإجراءات العلاجية التالية:

- 👉 تكليف شركة استخلاص بمهمة حث وتحسيس الحرفاء المتلدين على الايفاء بتعهداتهم تجاه البنك.
- 👉 إلزام عدول التنفيذ باستيفاء جميع الإجراءات القانونية والتنفيذية اللازمة وغلق الملفات إما بمحضر بيع أو إيقاف تنفيذ أو محضر عجز قبل تقديم فواتيرهم للخلاص وذلك قصد حثهم على التعجيل في استكمال إجراءات التنفيذ وضمان عدم اكتفائهم بتحرير محضر وركن الملف دون متابعة.
- 👉 كما يمكن هذا الاجراء من مراقبة عملية التنفيذ ومراقبة المحاضر التي قام بها عدل التنفيذ واستنفاد جميع الإجراءات اللازمة وبذلك يتم تفادي تعمد عدل التنفيذ القيام بمحاضر لا لزوم منها يتم تثقيفها على كاهل الحريف.
- 👉 استرجاع الملفات التي بحوزة عدول التنفيذ والمحامين الذين أثبتوا عدم نجاعتهم وعدم تقدمهم في انجاز الملفات الموكلة إليهم.
- 👉 عدم تكليف المتعاونين القضائيين بملفات جديدة الا بعد استرجاع الملفات التي في عهدتهم، مستوفاة لجميع مراحل التقاضي أو التنفيذ التي تم تكليفهم بها ولجميع إجراءات الترسيم والتسجيل.
- 👉 عقد جلسات دورية على مستوى الفروع مع المتعاونين القضائيين للقيام بجرد للملفات التي بحوزتهم ومدى تقدم الأعمال القضائية في شأنها لتقييم نجاعتهم.
- 👉 الحرص على الحد من تصنيف الحرفاء
- 👉 التسريع في تفعيل الاجراءات القانونية والقضائية اللازمة ضد جميع الحرفاء المتلدين في الخلاص ودون أي تتبع قضائي الخاصة بكل من:

- ✦ محفظة الحرفاء الذين لم يقوموا بأي عملية خلاص.
- ✦ محفظة الحرفاء حسب آجال التقادم.
- ✦ محفظة الحرفاء المنتفعين بوسائل نقل.
- ✦ محفظة الحرفاء المنتفعين بتمويل الإيجار مع خيار التملك.

✦ محفظة الحرفاء المصنفين قسم مخاطر 4 دون اتخاذ إجراء قانوني.

👉 الحرص على تحيين قاعدة بيانات المنظومة المعلوماتية للنزاعات من خلال ادراج جميع المحاضر والأحكام بعد الجرد المادي للملفات.

👉 دعوة رؤساء الفروع والمكلفين بالاستخلاص والنزاعات إلى وجوب تجديد الاعتراضات على البطاقات الرمادية قبل فوات أجلها.

👉 تجديد الامتياز على بطاقة رمادية بالنسبة لقروض وسائل النقل الممولة على موارد البنك.

3

II. إستخلاصات منظومة القروض الصغيرة

شهدت إستخلاصات جمعيات القروض الصغيرة انخفاض بنسبة 9.5 % من حجم المبالغ المستخلصة من 84,6 م د خلال سنة 2024 إلى 76,6 م د خلال الفترة سنة 2025 .

ويرجع إنخفاض مبالغ الإستخلاصات إلى توقف نشاط الإقراض وعدم قدرة جمعيات القروض الصغيرة من تغطية مصاريف متابعة الإستخلاصات وإجراءات التقاضي إضافة إلى ضعف إقبال المنتفعين بقروض عن خلاص متخلداتهم .

هذا وقد إعتد البنك المرونة في شروط صرف اعتمادات برنامج سنة 2025 بالنسبة للجمعيات التي لم تتوفر فيها نسب الاستخلاص الدنيا المطلوبة مع العمل على متابعتهم حالة بحالة وبصفة دورية عبر عقد جلسات عمل مع الهيئات المديرة والمدير التنفيذي للجمعيات المعنية وبالتنسيق مع الجمعية الجهوية التونسية لمؤسسات التمويل الصغير لحثهم على الترفيع من نسب الاستخلاص ومتابعة ملفات المتلدددين المحالة إلى النزاعات.

وتبعاً لهذا الإجراء تمكنت 24 جمعية من الحصول على عقود برنامج سنة 2025.

وتتوزع نسب إستخلاص الجمعيات على النحو التالي:

نسبة الاستخلاص	عدد الجمعيات
< 95%	38
95%-90%	70
90%-80%	100
80%-70%	72
المجموع	280

هذا وتقدر النسبة العامة للإستخلاص بالنسبة للقروض الصغيرة المسندة من قبل الجمعيات إلى موفي شهر ديسمبر 2025 بـ 89,04%.

في إطار مزيد متابعة نشاط جمعيات القروض الصغيرة التي تعاني بعض المشاكل على مستوى الهيئات المديرة أو عدم إحالة مبالغ الإستخلاصات أو سوء التصرف في إدارة الموارد الموضوعة على ذمتها.

وإثر القيام بعمليات تفقد وتدقيق يقوم البنك التونسي للتضامن بإيقاف التمويل في مرحلة أولى قصد تسوية الوضعية وفي صورة عدم الإستجابة تتم إحالة ملفاتها إلى التتبعات القضائية. وبهذا يبلغ عدد القضايا المنشورة ضد جمعيات القروض الصغيرة 84 جمعية.

ويسجل البنك تأخيرا في البت في القضايا المنشورة وطول الإجراءات المتعلقة بها رغم تكليف المحامين للقيام بالتذاكير في العديد من المناسبات.

هذا وقد قام البنك بمراسلة كل من وزارة المالية وسلطة رقابة التمويل الصغير قصد إعلامهم بوضعية الجمعيات المحالة للنزاعات.

كما قام البنك بمراسلة رؤساء الجمعيات الجهوية للتمويل الصغير تحت إشراف الجمعية المهنية للتمويل الصغير قصد التنسيق مع الجمعيات المحلية المحالة للنزاعات وحثها على تأمين ملفات القروض الجارية قصد القيام بعملية جرد الملفات من قبل مكاتب الدراسات المتعاقدة في الغرض للقيام بعملية إعادة هيكلة الجمعيات.

III. التعويض عن القروض غير القابلة للاسترجاع

تمّ خلال سنة 2025 التعويض لـ 794 ملف قرض بمبلغ جملي من حيث أصل الدين في حدود 7,269 م.د و 260 أ.د بعنوان إسترجاع مصاريف التقاضي.

وحيث لا يزال عدد 455 ملف تعويض بصدد الدرس من قبل لجنة الصندوق الوطني للضمان بمبلغ جملي من حيث أصل ديون غير قابلة للإسترجاع بقيمة 4,979 م.د و 299 أ.د بعنوان مصاريف التقاضي مقابل تعويض لـ 964 قرض بمبلغ جملي من حيث أصل الدين قدره 7,507 م.د و 304 أ.د بعنوان إسترجاع مصاريف التقاضي خلال سنة 2024، وهذا يعود إلى تسريع وتيرة البت في الملفات من قبل لجنة الصندوق المذكور.

وبذلك يقدر العدد الجملي للقروض غير القابلة للاسترجاع التي تم تعويضها 8317 قرضا بمبلغ جملي قدره 50,317 م.د منه 1,964 م.د بعنوان إسترجاع مصاريف التتبعات القانونية (بمعدل سنوي 7,312 م.د خلال الفترة 2020-2025).

الجزء الثالث

الأنشطة المساندة



I-التنظيم والنظام المعلوماتي للبنك

مثلت سنة 2025 محطة بارزة في نشاط في مجال نظم المعلومات والتحول الرقمي، وهو نشاط مكن من إستكمال والإنطلاق في تنفيذ عديد المشاريع الهيكلية المتعلقة بالمحاور التالية:

- سلامة نظم المعلومات (SI Sécurité)
- البنية التحتية لنظم المعلومات (SI Infrastructure)
- مساندة نظم المعلومات (SI Support)
- تطوير البرمجيات (SI Métier)

1. سلامة نظم المعلومات: (SI Sécurité)

1.1- منظومة إدارة الهويات ودليل: "Active Directory"

أعلن البنك عن طلب عروض يهدف إلى اقتناء وتركيز منظومة لإدارة الهويات ودليل الـ Active Directory. وتدعم هذه المنظومة الوحدات التالية:

- إدارة تنظيم الـ Active Directory
 - إدارة حسابات المستخدمين في الـ Active Directory بنظام الخدمة الذاتية.
 - وحدة الأمن والتدقيق الخاصة بالـ Active Directory
- وتسمح هذه المنظومة بإدارة الهويات وحسابات المستخدمين وفق المعايير والقواعد والتوصيات الدولية المتعلقة بسلامة وأمن نظم المعلومات.

2.1- منظومة الإشراف وإدارة الشبكة المعلوماتية:

أعلن البنك عن استشارة تهدف إلى اقتناء وتركيز منظومة للإشراف وإدارة شبكته المعلوماتية (LAN/WAN) انطلاقاً من لوحة قيادة موحدة. وتسمح هذه المنظومة بالحصول على رؤية شاملة لكامل البنية التحتية للشبكة، كما توفر إدارة كاملة للأداء والأعطال ومراقبة استباقية مع تحويل آلي للتنبيهات.

3.1- اقتناء وتركيز جدار حماية لتطبيقات الواب (WAF):

أعلن البنك عن طلب عروض لاقتناء وتركيز وتشغيل جدار حماية لتطبيقات الواب (WAF) يتضمن العناصر التالية:

- جدار حماية تطبيقات الويب (WAF)
- جدار حماية (Firewall)

يعمل الـ WAF كدرع لحماية تطبيقات الواب عبر تصفية ومراقبة وحجب حركة المرور الضارة بين الإنترنت وخوادم التطبيقات.

4.1- حلول مضاد الفيروسات والبرمجيات الخبيثة والبريد المزعج:

قام البنك بتحسين تراخيص الحلول وعقود دعم الناشرين الخاصة بمضادات الفيروسات (Antivirus) ، ومضادات البرمجيات الخبيثة (Antimalware) ، ومضادات البريد المزعج (Anti SPAM).

2. البنية التحتية لنظم المعلومات: (SI Infrastructure)

1.2- منظومة التخزين الاحتياطي المادي: (Hardware)

أعلن البنك عن طلب عروض لاقتناء وتركيز منظومة تخزين احتياطي، تشمل قارئ LTO-9 ، خراطيش تخزين وتنظيف، وجهاز تخزين احتياطي. (Appliance) يهدف هذا المشروع إلى ترفيع سعة التخزين الاحتياطي وتحسين سرعة المهام المتعلقة بها.

2.2- توسيع موارد منصة RISC IBM الحالية:

أعلن البنك عن طلب عروض لتوسيع موارد المنصة القائمة عبر تفعيل معالجات إضافية، زيادة ذاكرة الوصول العشوائي (RAM) ، وإضافة أقراص صلبة ووحدة تخزين. (All-Flash NVMe) تندرج هذه التوسعة في إطار مشروع انتقال النظام البنكي الشامل UniB@nk نحو نظام Oracle Weblogic.

3.2- توسيع موارد نظام (Blade System HPe):

يهدف ترفيع طاقة التخزين والمعالجة لاستضافة الخوادم العملياتية، قام البنك بطلب عروض لاقتناء خوادم نصلية (Serveurs Lames) ، وحدات طاقة وتهوية، ووحدة تخزين، مع حلول الافتراضية (VMware).

4.2- الانتقال من نظام "UniB@nk" إلى بيئة "Weblogic"

خلال سنة 2025، أجرت شركة "Manager Partner Software" صاحب منظومة (Unibank) اختبارات على برمجيات الوسيط "WebLogic" لضمان انتقال سلس نحو النسخة الجديدة من النظام البنكي. ومن المقرر الانتهاء من ترحيل قاعدة البيانات والتشغيل الفعلي بالمنظومة الجديدة خلال سنة 2026.

3. مساندة نظم المعلومات: (SI Support)

1.3- منظومة إدارة واجهة برمجة التطبيقات: (API Management)

يهدف هذا المشروع إلى تحسين عمليات الربط البيئي عبر منصة إدماج مركزية لضمان بنية تحتية مفتوحة ومرنة لنظم معلومات البنك، مع تلبية متطلبات عالية من حيث الأداء والسلامة.

2.3- منظومة المعلوماتية القرارية: (Business Intelligence)

أطلق البنك طلب عروض لتركيز منظومة "BI" ذات مصدر مفتوح (Open Source) ، والتي تهدف إلى:

- تجميع وتخزين المعلومات ووضعها على ذمة المستخدمين.

- توفير رؤية شاملة لمختلف أنشطة البنك عبر لوحات القيادة والتقارير.
- مساعدة أصحاب القرار في اتخاذ القرارات المناسبة في أحسن الآجال.

3.3- وحدة تحويل رسائل من صيغة MT إلى صيغة MX Standards Swift:

في إطار المشروع الوطني الذي يادر به البنك المركزي التونسي (BCT) للانتقال نحو معايير Swift ISO 20022 ، اقتنى البنك وحدة لتحويل الرسائل الخاصة بمنظومة Elyssa-RTGS.

4.3- وضع مخطط استمرارية النشاط (PCA):

أطلق البنك طلب عروض لإعداد مخطط استمرارية النشاط يتضمن ثلاث مراحل: التأطير، التنفيذ، ثم مرحلة الاختبار والديمومة. المشروع في طور الاستكمال، حيث انطلقت مرحلة الاختبارات، ومن المقرر إجراء اختبار مخطط استمرارية النشاط خلال الثلاثي الأول لسنة 2026.

4. تطوير البرمجيات: (SI Métier)

1.4- قيادة الاستغلال والحفاظ على الظروف التشغيلية:

حرص البنك خلال سنة 2025، على استمرارية خدمات النظام المعلوماتي مع مستوى توفر مطابق للمتطلبات التنظيمية والعملية:

- المقاصة والتدفقات المالية: الإدارة اليومية للمقاصة الإلكترونية للقيم مع شركة "SIBTEL"، بالإضافة إلى المعاملات النقدية وعبر الجوال مع شركة "SMT".
- الامتثال التنظيمي: إعداد التصاريح اليومية والشهرية والثلاثية مع البنك المركزي التونسي (BCT).
- السلامة والدعم: إدارة صلاحيات التطبيقات، الصيانة اليومية للمنظومة المعلوماتية للبنك "UniB@nk"، والمعالجة المستمرة للأعطال وطلبات الخدمات (أكثر من 1300 عملية تدخل في سنة 2025).
- الإغلاق البنكي: الإشراف على أعمال بداية ونهاية اليوم، لضمان سلامة البيانات البنكية.

2.4- الامتثال القانوني:

أ. المنصة الإلكترونية المركزية للشيكات: (PEC)

انخرط البنك في الآجال المحددة في المنصة الإلكترونية المركزية للشيكات (TuniChèque)، التي دخلت حيز التنفيذ في تونس منذ 2 فيفري 2025. وتهدف هذه المنصة إلى تأمين المعاملات عبر التثبت الفوري من الرصيد والمبالغ، مما يقلل من ظاهرة الشيكات دون رصيد.

ب. تطبيق القانون 41-2024 (الفصل 412 ثالثاً):

بداية من شهر مارس 2025، وبالتعاون مع شركة "Manager Partner Software"، قام البنك بتحديد وتطوير وتركيز وظائف تطبيقية جديدة على مستوى نظام "UniB@nk" لتطبيق مقتضيات القانون المتعلق بطرح الفوائد في وحدة إعادة الجدولة.

ج. إرساء المقاصة النقدية في اليوم الموالي: (J+1)

في إطار مشروع المقاصة النقدية (J+1) الذي بادرت به شركة "SMT"، قام البنك بالتعاون مع "Manager Partner Software" بتطوير وتركيز الوظائف اللازمة على المنظومة "UniB@nk".

3.4- مشروع رقمنة النشاط التجاري (القسط الأول):

أبرم البنك عقداً إطارياً لمدة 4 سنوات مع شركة "Manager Partner Software" في 25 أكتوبر 2024 لتطوير محفظة من الخدمات الواب (Web-Services) التي ستمثل الركيزة الأساسية لرقمنة الخدمات البنكية. وقد سلمت الشركة 32 خدمة وab في جوان 2025، وبعد المصادقة الفنية، تم إرسالها للمزود للشركة "MEDIANET" المكلفة بتنفيذ مشروع الرقمنة لإدماجها في موقع البنك.

4.4- مشروع رقمنة نشاط المشاريع الصغرى (القسط الثاني):

وقع البنك عقد خدمات مع شركة "ABC-Consulting" في 15 جويلية 2025 للمرافقة في إعداد المواصفات التقنية والوظيفية لمسار منح تمويلات المشاريع الصغرى. تم إنهاء المواصفات في سبتمبر 2025، تلتها جلسات تنسيق مع شركتي "Manager Partner Software" و "MEDIANET". كما تم في شهر ديسمبر 2025 إطلاق طلبات لتطوير ستة (6) خدمات وab جديدة.

5.4- الدفع عبر الجوال "BTSPAY" القسط الأول:

شرع البنك في سبتمبر 2025 في الإطلاق الفعلي لتطبيق الدفع عبر الجوال "BTSPAY" في مرحلته النموذجية المحدودة، على أن يتم تعميمه في السداسي الأول من سنة 2026. تشمل الخدمات الحالية: التسجيل وشحن المحفظة (Wallet) بالبطاقة البنكية، خلاص التجار والفواتير (STEG/SONEDE)، خلاص معلوم الطريق السيارة والتسجيل المدرسي، وتحويل الأموال والسحب من الموزعات الآلية دون بطاقة.

6.4- الدفع عبر الجوال "BTSPAY" القسط الثاني:

انطلق هذا الجزء في جوان 2025، ومن المتوقع صدور النسخة الأولى للاختبار في بداية سنة 2026. ستشمل الإضافات: تعميم النفاذ عبر التسجيل في الوكالات للحرفاء الذين لا يملكون بطاقات، وشحن المحفظة أو السحب منها نقداً مباشرة من شبائيك البنك.

7.4- نظام إدارة التصاريح "goAML" لفائدة اللجنة التونسية للتحاليل المالية: (CTAF)

أعلن البنك عن طلب عروض لتركيز نظام "goAML" لإدارة التصاريح الموجهة للجنة التحاليل المالية، وفق المعايير الوطنية، تم تركيب النسخة المعيارية خلال سنة 2025، وسيتم الانتهاء من ملاءمتها مع خصوصيات ومتطلبات البنك في بداية سنة 2026.

8.4- منظومة التصرف الإلكتروني في الوثائق (GED) والمراسلات: (GEC)

باشر البنك مهمة مع شركة "NEOLEGGE" لتعميم استخدام نظام التصرف الإلكتروني في الوثائق والمراسلات (GED/GEC) ليشمل كافة هياكل البنك.

II-التصرف في الموارد البشرية

1-الموارد البشرية

بلغ عدد موظفي البنك 317 موظفا في موفى سنة 2025 مقابل 297 في موفى سنة 2024 موزعة كما يلي:

✓ حسب الصنف

النسبة (%)	العدد	
71.92	228	إطارات وإطارات عليا
14.51	46	أعوان التسيير
13.57	43	أعوان التنفيذ
100	317	المجموع

وتقدر نسبة التأطير بحوالي 71%.

✓ حسب النوع الاجتماعي

النسبة (%)	العدد	
48.89	155	رجال
51.11	162	نساء
100	317	المجموع

تقدر نسبة العنصر النسائي بـ 51%.

✓ حسب الفئة العمرية ومكان العمل

النسبة (%)	العدد	
0	0	أقل من 25 سنة
15.14	48	25-35 سنة
44.16	140	36-50 سنة
27.12	86	51-55 سنة
13.58	43	55 سنة ما فوق
100	317	المجموع

تمثل نسبة الفئة العمرية للموظفين (أقل من 50 سنة) حوالي 59.30% والتي تعتبر عنصرا إيجابيا على مستوى الموارد البشرية المتوفرة بالبنك.

المجموع	العدد		
	نساء	رجال	
43.85	78	61	المقر الاجتماعي
56.15	84	94	الفروع
100	162	155	المجموع

يتمركز قرابة 56% من الموظفين بالفروع الجهوية لدعم نشاط البنك المتميز بالعمل الميداني والتدخل عن قرب.

2- الإنتدابات والتكوين

على مستوى الإنتدابات، عقدت لجنة التعيينات والتأجير بالبنك خلال سنة 2025، عدة إجتماعات لمتابعة سير المناظرة الخارجية التي تمّ الإعلان عنها لإنتداب 28 إطار لدعم وتعزيز شبكة الفروع والمصالح المركزية للبنك، و قد أفضت المناظرة المذكورة إلى انتداب 25 إطار ابتداء من شهر أكتوبر 2025.

أما على مستوى التكوين فقد تم تنظيم عديد الدورات التكوينية تتلخص كما يلي:

1. التكوين بين المؤسسات:

أهم المحاور المتبعة من قبل موظفي البنك تتلخص فيما يلي:

- قانون المالية

- الإعلامية والتكنولوجيا
- اعتماد التقنيات الحديثة (الرقمية) والذكاء الاصطناعي في المجال البنكي
- آليات الأرشيف الإلكتروني والتصرف في مكتب الضبط
- إدارة المخاطر
- آليات الصفقات وأخطاء التصرف
- المسؤولية المجتمعية للمؤسسة
- التمويل العمومي للجمعيات
- المجالات المختلفة للمحاسبة والجباية
- المستجدات في مجال الموارد البشرية (عقود العمل، عطل الأمومة).

2. التكوين داخل المؤسسة :

تم برمجة دورة في الإعلامية المكتبية ودورة في التدريب على تقنيات الاتصال التجاري و دورة في محور قانون المالية وقد انتفع من هذه الدورات 32 مشاركا من مختلف المديريات والدوائر.

3. التكوين الإشهادي FORMATION DIPLOMANTE :

- انتفع ثمانية (08) إطارات بالتكوين في الاختصاص البنكي بأكاديمية البنوك والمالية التابعة للمجلس البنكي والمالي وذلك في إطار الدراسة من أجل الترقية المهنية، حيث اجتاز أربعة منهم (04) المرحلة الأولى بنجاح وتحصلت الموظفة المرشحة بالسنة الثانية على الشهادة في الدراسات البنكية.

- كما انتفعت موظفة (01) واحدة بالتكوين في الاختصاص البنكي بأكاديمية البنوك والمالية بالمرحلة الوسطى واجتازت المرحلة الأولى بنجاح.

- كما انتفعت موظفة أخرى (01) بالتكوين في الاختصاص البنكي بأكاديمية البنوك والمالية بالمرحلة التحضيرية بأكاديمية البنوك والمالية واجتازتها بنجاح.

وبالتالي فإن نسبة النجاح تقدر بـ 70 %.

وقد بلغ العدد الجملي للمتكوينين قرابة 116 موظفا بنفقات تكوين تناهز 199 ألف دينار أي نسبة إنجاز لبرنامج التكوين لسنة 2025 بلغت 99.5 %.

التكوين الأساسي (التربصات):

استقبل البنك هذه السنة قرابة 161 متربصا على مستوى المقر الاجتماعي والفروع وقد تم تأطير العديد منهم في العديد من المجالات ذات الصلة بنشاط البنك.

3-الصندوق الاجتماعي

يتولى البنك التصرف في الصندوق الاجتماعي حسب الإتفاقية المصادق عليها من قبل الجمعية المهنية للبنوك وذلك من خلال إسناد قروض لا غير لفائدة الموظفين بنسبة فائدة تفضيلية. ويتم إسناد هذه القروض أساسا لإقتناء أرض أو بناء أو شراء مسكن أو قروض لأغراض إجتماعية محددة بالإتفاقية المشتركة (زواج، ولادة...).

وقد تمت المصادقة على نظام التصرف في موارد الصندوق من قبل مجلس الإدارة في دورته رقم 51 بتاريخ 30 ديسمبر 2009، ويتم البت في الملفات للانتفاع بتدخلات الصندوق عن طريق اللجنة الاستشارية للمؤسسة.

وقد تم في سنة 2025 إسناد 138 قرضا بمبلغ جملي يناهز 2,3 م د.

III-التهيئة والتجهيز

يتولى البنك خلال سنة 2025 مواصلة أشغال التهيئة والتجهيز. وتتمثل أهم الأشغال المنجزة خلال سنة 2025 فيما يلي:

- ✓ تهيئة المقر الجديد لفرع البنك بقبلي حسب متطلبات النشاط التجاري للفرع ووفق المعايير الإشهارية والهوية البصرية للبنك؛
- ✓ تهيئة المقر الجديد لفرع البنك بالكاف حسب متطلبات النشاط التجاري للفرع ووفق المعايير الإشهارية والهوية البصرية للبنك
- ✓ تهيئة المقر الجديد لفرع البنك بزغوان حسب متطلبات النشاط التجاري للفرع ووفق المعايير الإشهارية والهوية البصرية للبنك؛
- ✓ الشروع في تهيئة فرع البنك بتوزر

- ✓ الشروع في تهيئة الفرع المركزي للبنك
- ✓ تهيئة ممر لذوي الاحتياجات الخصوصية بمدخل المقر الاجتماعي للبنك
- ✓ تجديد جزئي لأسطول سيارات البنك بإقتناء 6 سيارات مصالحة،
- ✓ تحسين الواجهة الأمامية للمقر المركزي للبنك بتركيز واجهات بلورية مطابقة للمواصفات عوضا عن الواقي الحديدي
- ✓ تجهيز قاعة الاجتماعات بنظام رقمي للتضخيم والتسجيل الصوتي
- ✓ تهيئة مختلفة لبعض الفروع الجهوية وتجهيز وتأثيث عديد المكاتب بالمصالح المركزية.

IV-التعاون الدولي

- ✓ إبرام إتفاقية بين البنك ووزارة التشغيل والتكوين المهني يوم الإربعاء 04 جوان 2025 بخصوص خط تمويل جديد عن طريق قرض من البنك الإفريقي للتنمية.
- ✓ تكفل البنك بالدورة التكوينية التي نظمها معهد البنك الإسلامي بالتنمية في تونس بمركز تنمية القدرات بالمقر الاجتماعي للبنك لفائدة إطارات عليا من مختلف الإدارات والبنوك التونسية حول المحاطر في مجال الصيرفة الإسلامية لمدة أسبوع في شهر أكتوبر 2025،
- ✓ تنظيم دورة تكوينية في المجال البنكي خلال شهر نوفمبر 2025 بمقر البنك لفائدة 47 إطار من معهد الاقتصاد الجمركي والجبائي بالجزائر.

V-الإعلام والإشهار

- ✓ مشاركة البنك في فعاليات صالون "ريادة" المختص في بعث المؤسسات والمشاريع الصغرى والمتوسطة يوم 29 و30 جانفي 2025
- ✓ المساهمة في تنظيم يوم جهوي لتمويل المشاريع الصغرى بقفصة يوم الثلاثاء 25 مارس 2025.

✓ المساهمة في تنظيم يوم إعلامي حول الإنطلاق في تنفيذ برنامج للإدماج الاقتصادي لضحايا الاعتداءات الإرهابية من العسكريين وأعوان قوات الأمن الداخلي والديوانة وأولي الحق من شهداء الثورة وجرحاها يوم الإربعاء 16 جويلية 2025.

✓ مساهمة البنك في تنظيم اليوم الوطني حول قطاع الحبوب بالشراكة مع وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري والبنك الوطني الفلاحي يوم 18 سبتمبر 2025.

VI-المسؤولية المجتمعية للبنك

تعد سنة 2025 سنة هامة في دور البنك التونسي للتضامن (BTS Bank) في تعزيز التزامه بالمسؤولية المجتمعية، من خلال تفعيل مجموعة من المبادرات التي تستجيب لاحتياجات الفئات الهشة وتدعم التنمية الاجتماعية والتكنولوجية. وقد تمحورت جهود البنك خلال هذه السنة حول ثلاثة محاور أساسية وهي :

✓ الصحة وحماية الفئات الهشة،

✓ التضامن الاجتماعي ودمج الأسر ذات الدخل المحدود،

✓ الابتكار والتعليم والتكنولوجيا.

في إطار محور الصحة، قام البنك بدعم جمعية "أطفال القمر" عبر تمويل اقتناء جهاز طبي وذلك بهدف حماية الأطفال من مخاطر التلوث الداخلي والأشعة فوق البنفسجية. وقد شمل هذا الدعم نحو ثلاثين طفلاً يستفيدون من متابعة صحية دقيقة، مما يعكس التزام البنك بالوقاية الصحية ودعم القضايا الصحية النادرة.

وفي مجال التضامن الاجتماعي، استجاب البنك لاحتياجات الأسر ذات الدخل المحدود خلال مرحلة العودة المدرسية لسنة 2025-2026، من خلال تقديم مساهمات مالية بقيمة 100 ألف دينار لكل من الاتحاد التونسي للتضامن الاجتماعي بمعتمدية مزونة (UTSS) بولاية سيدي بوزيد/مازونة، والجامعة التونسية للتضامن الاجتماعي (FTSS) بولاية تونس. وقد استفادت من هذه المبادرة أكثر من ألفين عائلة، مما أسهم في تخفيف العبء المالي المرتبط بالعودة المدرسية، والحد من مخاطر التهرب المدرسي، وتعزيز التكافل الاجتماعي في المناطق المستهدفة في إطار تفتح البنك على محيطه، شارك البنك في ورشة

عمل بجامعة INSAT ضمن حزمة "Pack Silver" وقد شارك في هذه الفعالية أكثر من ثلاثمائة طالب في تطوير مشاريع رقمية ونماذج أولية، وهو ما يسهم في بناء قدرات وطنية في مجال التكنولوجيا والرقمنة وتعزيز الشراكات بين القطاع المصرفي والقطاع الأكاديمي.

وقد بلغ إجمالي الاستثمار المالي للبنك في مجال المسؤولية المجتمعية لسنة 2025 ما يعادل 107 ألف دينار تونسي، وهو ما يعكس مستوى الالتزام المالي للبنك تجاه المجتمع.

الجزء الرابع

القوائم المالية المختومة في 31 ديسمبر 2025

- الموازنة -

(بالألف دينار)	2024-12-31	2025-12-31	مبلغ التغيير	نسبة التغيير()
الأصول				
الخزينة والبنك المركزي ومركز الصكوك البريدية	76 236	91 490	15 254	20,0
مستحقات على المؤسسات المالية والبنكية	275 679	234 406	-43 273	-15,6
مستحقات على الحرفاء	1 555 486	1 720 348	164 862	10,6
محفظة السندات التجارية	-	1 677	1 677	-
محفظة السندات الاستثمار	46 412	1 385	-45 027	-97,0
الأصول الثابتة	9 317	9 370	53	0,6
أصول أخرى	41 267	43 200	1 933	4,7
المجموع	2 006 397	2 101 876	95 479	4,75
الخصوم والأموال الذاتية				
الخصوم				
البنك المركزي وح ج البريدية	2 632	1 872	-760	-28,9
المؤسسات المالية والبنكية	-	-	-	-
ودائع وأموال الحرفاء	60 779	76 593	15 814	26,0
موارد خصومية وإقراضات	1 717 013	1 770 674	53 661	3,1
خصوم أخرى	97 203	119 320	22 117	22,8
مجموع الخصوم	1 877 627	1 968 459	90 832	4,84
الأموال الذاتية				
رأس المال	60 000	60 000	-	-
الإحتياطات	13 968	15 257	1 289	9,2
أرباح مؤجلة	45 308	47 615	2 307	5,1
نتيجة الفترة	9 494	10 545	1 051	11,1
مجموع الأموال الذاتية	128 770	133 417	4 647	3,6
مجموع الخصوم والأموال الذاتية	2 006 397	2 101 876	95 479	4,75

2- التعهدات خارج الموازنة

2025-12-31	2024-12-31	(بالألف الدينار)
1 947	1 379	كفالات و ضمانات مقدمة
	-	التزامات مقدمة
1 947	1 379	مجموع الخصوم المحتملة
109 817	97 675	تعهدات التمويل المقدمة
	-	تعهدات على الأسهم (مساهمات غير محررة)
109 817	97 675	مجموع التعهدات المقدمة
112 735	95 884	التعهدات التمويل المقبولة
1 766 922	1 580 424	ضمانات مقبولة
1 879 657	1 676 308	مجموع التعهدات المقبولة

3- قائمة النتائج

(بالألف دينار)	2024-12-31	2025-12-31	مبلغ التغيير	نسبة التغيير (%)
إيرادات الإستغلال البنكي	76 882	81 600	4 718	6,14
فوائد دائنة ومداخيل مماثلة	64 606	64 201	-405	-0,63
عمولات	9 180	14 341	5 161	56,22
أرباح متأتية من محفظة سندات تجارية وعمليات	-	57	57	
أرباح متأتية من محفظة سندات استثمارية	3 096	3 001	-95	-3,07
أعباء الإستغلال البنكي	-5 441	-4 750	-691	-12,6
عمولات دائنة	-4 828	-4 387	441	-9,13
فوائد مدينة	-613	-363	250	-40,78
النتائج البنكي الصافي	71 441	76 850	5 409	7,57
مخصصات المدخرات	-2 633	-3 745	-1 112	42,23
مخصصات المدخرات ونتيجة معدلة لمبالغ على	-8	-24	-16	200,00
إيرادات إستغلال أخرى	723	832	109	15,08
الأجور	-33 620	-35 737	-2 117	6,30
أعباء الإستغلال العامة	-13 613	-15 110	-1 497	11,00
مخصصات الإستهلاكات	-2 510	-2 766	-256	10,20
نتيجة الإستغلال	19 780	20 300	520	2,63
ربح/خسارة متأتي(ة) من إيرادات أخرى عادية	2	112	110	5500,00
الأداء على الشركات	-9 353	-8 970	383	-4,09
نتيجة الأنشطة العادية	10 429	11 442	1 013	9,71
ربح/خسارة متأتي(ة) من عناصر طارئة	-935	-897	38	-4,06
النتيجة الصافية	9 494	10 545	1 051	11,07
النتيجة الصافية بعد التغييرات المحاسبية	-9 353	10 545	1 051	-11,24

4- جدول التدفقات النقدية

2025-12-31	2024-12-31	
		نشاط الاستغلال
81 200	75 720	مداخيل الاستغلال البنكي
<823>	<956>	أعباء الإستغلال البنكي
-	-	إيداعات أو سحبوات لدى مؤسسات مالية وبنكية أخرى
<156 145>	<83 654>	اقراضات و تسبيقات أو تسديد ديون وتسبيقات لفائدة الحرفاء
12 926	8 445	إيداع أو سحب ودائع الحرفاء
<34 466>	<31 463>	مبالغ محولة لفائدة العاملين بالبنك ولفائدة مدينين آخرين
43 282	29 944	تدفقات نقدية أخرى متأتية من نشاط الإستغلال
<10 773>	<-9 963>	الأداء على الشركات
<64 799>	<11 927>	التدفقات النقدية الصافية المتأتية من نشاط الإستغلال
		نشاط الإستثمار
		فوائد ومراييح متأتية من محفظة الإستثمار
<1 677>	-	شراءات أو بيوعات محفظة الإستثمار
<2 816>	<1 642>	شراءات أو بيوعات أصول ثابتة
<4 493>	<1 642>	التدفقات النقدية الصافية المتأتية من نشاط الإستثمار
		نشاط التمويل
		إصدار أسهم
<3 926>	<6 808>	تسديد ديون
53 660	77 561	زيادة أو انخفاض الموارد الخصوصية
<6 000>		توزيع مراييح
43 734	70 753	التدفقات النقدية الصافية المتأتية من نشاط التمويل
<25 558>	57 184	تغيرات صافية في السيولة المالية و ما يعادلها خلال السنة المالية
349 454	292 270	السيولة المالية وما يعادلها في مفتتح السنة المالية
323 896	349 454	السيولة المالية وما يعادلها في نهاية السنة المالية

5- تحليل القوائم المالية لسنة 2025

- سجل البنك نموًا في حجم موازنته بـ 4,76 ليبلغ ما قيمته 2 101,876 م د مقابل 2 006,397 م د في 31 ديسمبر 2024؛
- سجل بند صافي القروض الجارية المسندة من قبل البنك لتمويل الإقتصاد الوطني الذي يمثل بمفرده 81,8% من مجموع أصول البنك تطورا بنسبة 10,6% أي مبلغا قدره 1 720,348 م د في 31 ديسمبر 2025 مقابل 1 555,486 م د في 31 ديسمبر 2024.
- سجل بند الموارد الخصوصية الذي يستأثر بـ 84% من مجموع الموازنة نموًا بنسبة 3,1 أي ما قدره 1 770,674 م د في 31 ديسمبر 2025 مقابل ما قدره 1 717,013 م د في 31 ديسمبر 2024.
- سجل البنك إيرادات جمالية في 31 ديسمبر 2025 بقيمة 81,600 م د وناتجا بنكيا صافيا بـ 76,850 م د مسجلا بذلك ارتفاعا في ناتجه البنكي 7,57% مقارنة بما حققه في 31 ديسمبر 2024.
- سجل البنك نتيجة إستغلال إيجابية خلال سنة 2025 بقيمة 20,300 م د مقابل 19,780 م د سنة 2024. وبذلك يحقق البنك نتيجة صافية ربحية بـ 10,545 م د خلال سنة 2025 مقابل ما قدره 9,494 م د خلال سنة 2024.

1- الموارد

1.1- الأموال الذاتية:

بلغت الأموال الذاتية للبنك ما قدره 133,417 م د في 31 ديسمبر 2025 مقابل 128,770 م د في 31 ديسمبر 2024. وتتكون هذه الأموال بالخصوص من رأس المال (60 م د) واحتياطات قدرها 15,257 م د ونتيجة مؤجلة إيجابية بمبلغ 47,615 م د ونتيجة صافية قدرها 10,545 م د.

2.1- الموارد الأخرى:

بلغت الموارد الأخرى للبنك 1 968,459 م د في سنة 2025 مقابل 1 877,627 م د سنة 2024 وهي موزعة كما يلي:

الإقتراضات والموارد الخصوصية:

تطورت هذه الموارد خلال سنة 2024 بنسبة 3,1% أي ما قدره 1 770,674 م د في 31 ديسمبر 2025

مقابل ما قدره 1 717,013 د في 31 ديسمبر 2024.. وتتوزع هذه الموارد كما يلي:

المبلغ (م د)	مصادر التمويل:
1 075 212	- موارد تصريف للحساب
643 363	- إقتراضات وموارد خصوصية
50 836	- موارد من الصندوق الوطني للضمان
1 263	- ديون مرتبطة
1 770 674	المجموع

أ- موارد تصريف للحساب:

وتتوزع الموارد المالية التي يتصرف فيها البنك للحساب كما يلي:

النسبة (%)	المبلغ (م د)	الموارد
21,55	231,737	خط تمويل القروض الصغيرة المسندة من قبل الجمعيات
19,25	207 036	الرصيد الصافي للصندوق الوطني للتهوض بالصناعات التقليدية والمهن الصغرى
17,08	183,689	خط اعتماد الانطلاق
10,80	116,093	برنامج قانون المالية لسنة 2017 (الفصل 11) قروض صغيرة
5,90	63,441	خط تمويل مال متداول الصناعات التقليدية
2,17	23,319	خط تمويل برنامج المقاولات الصغرى في مجال الصيانة العامة للطرق (وزارة التجهيز)
0,00	49,326	خط تمويل وزارة المرأة
1,30	14,000	موارد وزارة الفلاحة (قروض صغيرة)
0,74	7,916	برنامج قانون المالية التكميلي لسنة 2015 (الفصل 6)
0,42	4,498	برنامج التمويل شركة فسفاط قفصة
0,07	799	خطوط تمويل قروض صغيرة (ETAP)
0,23	2,482	برنامج صندوق الصداقة القطري
3,34	35,900	خط العائلات الضعيفة
0,33	3,518	الرصيد الصافي للصندوق الخاص بالتنمية الفلاحية
1,02	10,923	برنامج STARTUP Education
0,66	7,129	برنامج START UP Commune
0,21	2,244	موارد Green Startup
2,33	25,024	برنامج تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتضررة من الكورونا
2,37	25,448	برنامج دعم التكوين والاندماج المهني PAFIP
0,46	4,949	برنامج autoentrepreneur
0,46	4,920	برنامج الأشخاص ذوي إعاقة
0,19	1,996	برنامج fondation FIDAA
0,90	9,711	خط تمويل الشركات الاهلية (قانون المالية لسنة 2023)(الفصل 29)
0,37	3,983	خط Agri - preneur
0,15	1,595	قروض صغيرة وزارة المرأة
0,42	4,485	خط تمويل PADI SFAX

النسبة (%)	المبلغ (م د)	الموارد
0,72	7,696	ديوان الحبوب
0,93	10,000	خط قرض ESS قانون المالية لسنة 2022
0,00	0,05	خط تبرعات BIT PROGRAMME JEUNESS
0,02	0,213	الجمعية الخيرية TUNITHON
0,11	1,175	خط مشروعك
0,17	1,857	برنامج التعاون التونسي البلجيكي (قروض صغيرة)
0,33	3,508	خط تمويل ETAP
0,14	1,539	خط تمويل BRITCH GAZ
0,10	1,100	البرنامج الجهوي للتنمية
0,05	0,583	برنامج قروض المساهمة PNUD
0,05	0,524	برنامج وزارة التكوين المهني والتشغيل
0,04	0,444	برنامج تعاون مع منظمة الأمم للتنمية المحلية (قروض صغيرة)
0,01	0,137	خطوط تمويل STORM
0,03	0,270	برامج أخرى (OMS-SSI ECO Monitoring – OVERSEAS- SEREPT)
100,0	1 075,212	المجموع

ب- إقتراضات وموارد خصوصية:

وتتوزع الإقتراضات والموارد الخصوصية للبنك في 31 ديسمبر 2025 كما يلي:

النسبة (%)	المبلغ (م د)	الموارد
66,54	428,100	إعتمادات الصندوق الوطني للتشغيل لتمويل المشاريع الصغرى
13,25	85,245	قرضي الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والإجتماعي 2
0,01	0,078	خطي تمويل البنك الإسلامي للتنمية 1
6,67	42,907	خطي تمويل البنك الإسلامي للتنمية 2
13,53	87,033	برنامج قانون المالية لسنة 2017 الفصل 11 تمويل مشاريع صغرى
100	643,363	المجموع

ودائع وأموال الحرفاء

بلغ رصيد ودائع وأموال الحرفاء في 31 ديسمبر 2025 ما قدره 76,593 م د مقابل 60,779 م د في 31 ديسمبر 2024. ويمثل رصيد الحسابات الخاصة لتمويل المشاريع الصغرى ما قدره 8,360 م د في حين تمثل المبالغ الأخرى رصيد الحسابات الجارية للحرفاء.

البنك المركزي ومركز الصكوك البريدية والخزينة العامة للبلاد التونسية

سجل رصيد حساب الخزينة العامة للبلاد التونسية والبنك المركزي ومركز الصكوك البريدية في موفى سنة 2025 مبلغا قدره 1,872 م د مقابل 2,632 م د سنة 2024.

الخصوم الأخرى

ارتفع بند الخصوم الأخرى من 97,203 م د في موفى سنة 2024 ليبلغ 119,320 م د في موفى 2025. وتمثل بالخصوص: مبالغ للدفع لفائدة مزودي باعثي المشاريع الصغرى (69,960 م د) أعباء وأجور للدفع (25,392 م د) وضرائب وأداءات للدفع (12,921 م د).

2- الاستعمالات

المستحقات على الحرفاء:

تطورت المستحقات على الحرفاء بزيادة قدرها 164,862 م د أي بنسبة 10,6% لارتفاع من 1 555,486 م د في نهاية سنة 2024 إلى 1 720,348 م د في موفى سنة 2025. وتتوزع هذه المستحقات كما يلي:

مستحقات على الحرفاء (م د)	2024	2025	مبلغ التغيير
على الموارد العادية للبنك	197,756	208,891	11,135
على الموارد الخصوصية (الإقتراضات)	638,867	703,208	64,341
على الموارد الخصوصية (خطوط تمويل تصرف للحساب)	841,789	941,050	99,261
الحسابات المدينة	6,498	7,336	0,838
مستحقات أخرى على الحرفاء	2,866	4,035	1,169
مجموع القروض الجارية على الحرفاء	1 687,776	1 864,520	176,744
الفوائض المخصصة	-69,753	-76,628	6,875-
المدخرات	-59,831	-64,205	4,374-
فوائض مستحقة للقبض	-2,706	-3,339	0,633-
مجموع القروض الجارية الصافية على الحرفاء	1 555,486	1 720,348	164,862

الخزينة والبنك المركزي ومركز الصكوك البريدية والخزينة العامة للبلاد التونسية

أرتفع مبلغ هذا البند من 76,236 م د سنة 2024 إلى 91,490 م د في 31 ديسمبر 2025.

مستحقات على المؤسسات المالية والبنكية

سجل هذا البند في موفى سنة 2025 انخفاض بـ 43,273 م د، حيث بلغ في 31 ديسمبر 2025 ما قدره 234,406 م د. وتمثل هذه المبالغ فائض السيولة الموظفة بالسوق النقدية على مدة قصيرة المدى لتمكين البنك من الإيفاء بتعهداته على مستوى صرف القروض وخلاص المزودين.

. وتمثل هذه المبالغ فائض السيولة الموظفة بالسوق النقدية على مدة قصيرة المدى لتمكين البنك من الإيفاء بتعهداته على مستوى صرف القروض و خلاص المزودين.

الأصول الثابتة:

بلغ بند الأصول الثابتة صافية من الاستهلاكات في موفي سنة 2025 مبلغا 9,370 م د مقابل 9,317 م د في نهاية سنة 2024.

محفظة الإستثمارات والمساهمات:

بلغ المبلغ الصافي لهذا البند ما قدره 1385 م د في موفي سنة 2025 مقابل 46,412 م د في نهاية سنة 2024. وتمثل توظيف مبلغ الصافي لمساهمات البنك (1,296 م د) بالشركات الجهوية ذات رأسمال مخاطر (1,328 م د) والشركة التونسية للمقاصة (69 أد) والشركة التونسية للضمان (20 أد).

أصول أخرى:

ارتفع مبلغ الأصول الأخرى بمبلغ قدره 1,933 م د أي بنسبة 4,7% إذ بلغ 43,200 م د في موفي سنة 2025 مقابل 41,267 م د في نهاية سنة 2024. وهي تمثل بالأساس مستحقات على الدولة بعنوان تحمل الدولة للقروض الفلاحية التي تم التخلي عنها (8,100 م د) وعمولات التصرف في الصناديق الخاصة (Intilak- ONA-FR - Fonapram) (17,117 م د).

3- التعهدات خارج الموازنة

سجلت التعهدات المقدمة بعنوان القروض خلال 2025 إرتفاعا مقارنة بسنة 2024 حيث تقدر هذه التعهدات بـ 109,817 م د في 31 ديسمبر 2025 مقابل 97,675 م د في 31 ديسمبر 2024. إرتفع مبلغ التعهدات المقبولة من 1676,308 م د في موفي سنة 2024 إلى 1,879,657 م د سنة 2025 وتتمثل أساسا في تعهدات مقبولة من الصندوق الوطني للضمان بـ 770,736 م د ومبلغا قدره 996,063 م د بعنوان ضمانات تتعلق بموارد تصرف للحساب.

4- النتائج:

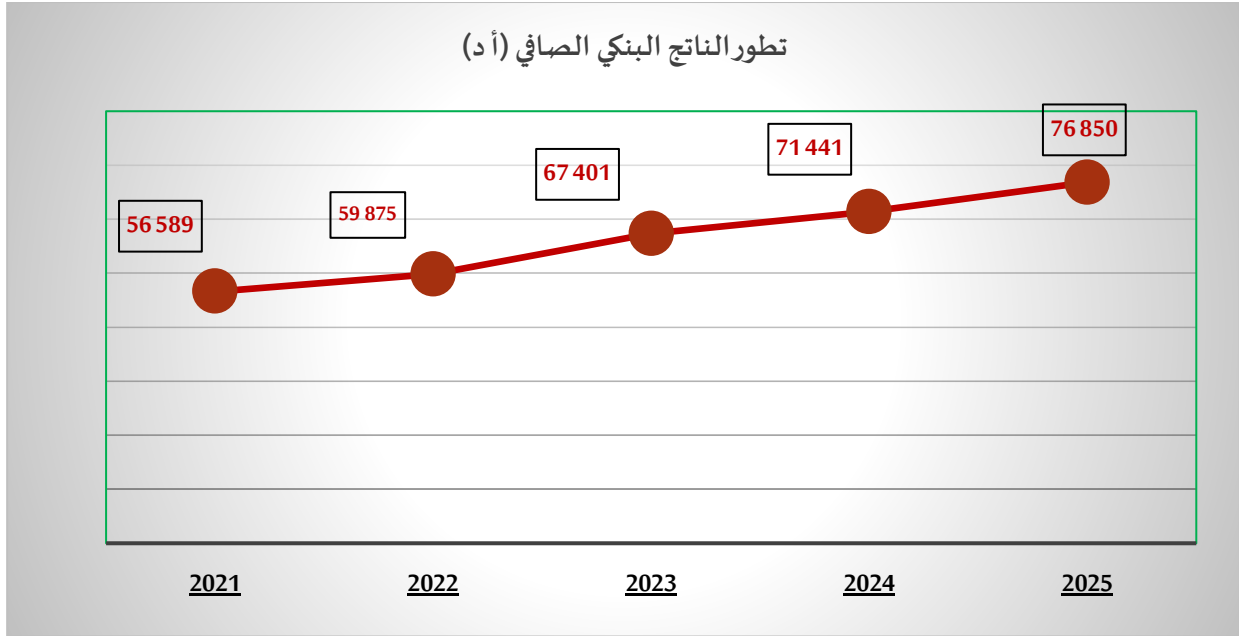
النتائج البنكية الصافية:

سجلت إيرادات البنك خلال سنة 2025 مبلغا قدره 81,600 م د مقابل 76,882 م د خلال سنة 2024

مسجلة بذلك تطورا بنسبة 6,1%.

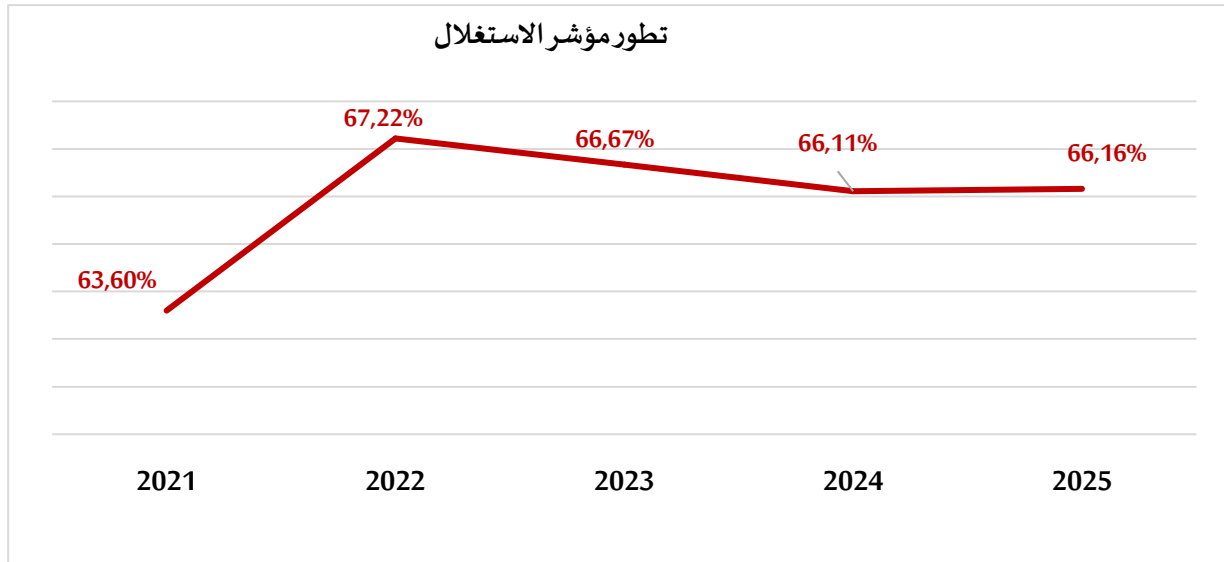
وتتأتى هذه الإيرادات أساسا من فوائد القروض والتوظيفات المالية (64,201 م د) أي 79% من مجموع إيرادات البنك لسنة 2025. وسجلت إيرادات البنك من العمولات 2025 حيث بلغت 14,341 م د خلال سنة 2025

كما سجل الناتج البنكي الصافي تطورا بنسبة 7,57% أي من 71,441 م د سنة 2024 إلى ما قدره 76,850 م د خلال سنة 2025 كما يبرز ذلك الرسم البياني التالي:



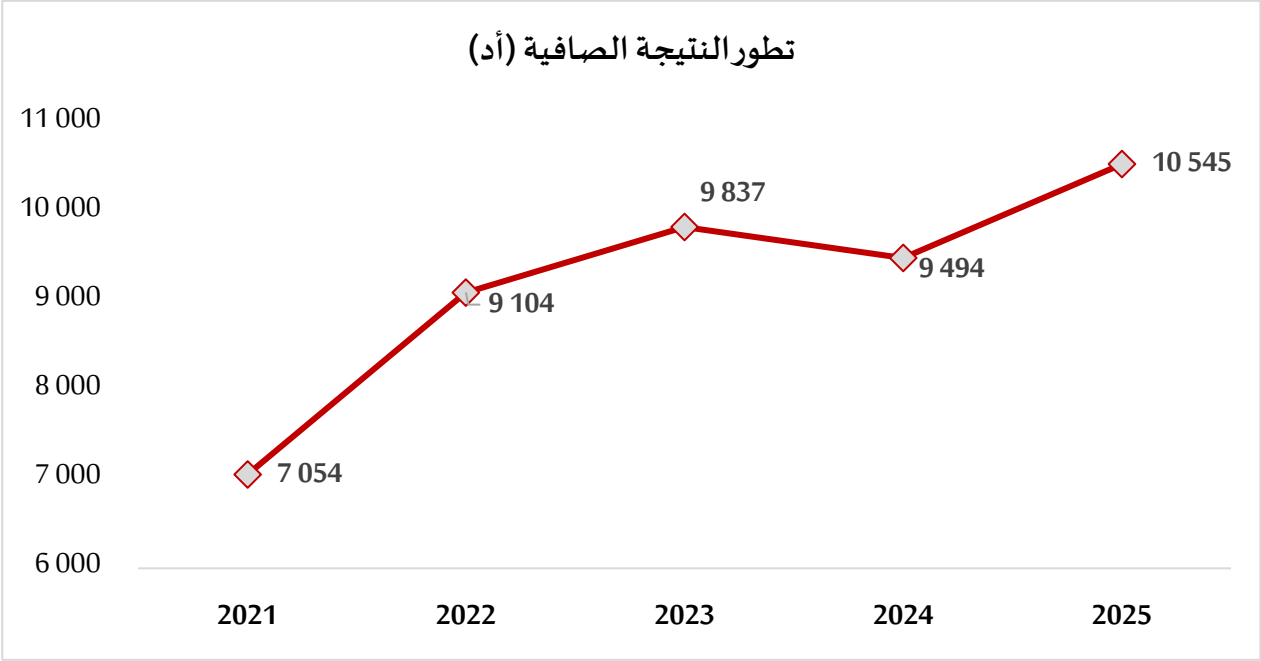
هذا وقد سجل البنك خلال سنة 2025 نتيجة إستغلال إيجابية قدرها 20,300 م د مقابل 19,780 م د خلال سنة 2024.

وقد بلغ ضارب الإستغلال في نهاية سنة 2025 66,11% مقابل 66,67% خلال سنة 2024.



سجل البنك خلال سنة 2025 نتيجة صافية ربحية بـ 10,545 مليون دينار مقابل نتيجة صافية بـ 9,494 مليون دينار خلال سنة 2024. وبذلك يحافظ على الوتيرة للنتائج الإيجابية المسجلة خلال السنوات السابقة.

ويبرز الرسم التالي التطور المتواصل للنتائج الصافية السنوية للبنك خلال الفترة 2025-2021:



الجزء الخامس

تقريراً مراقبي الحسابات

التقرير العام



Cabinet Nour El Houda HENANE - CNH
Inscrit au Tableau de l'OECT
Immeuble Safsaf, 39 Rue du Japan
Montplaisir 1073 Tunis –Tunisie
Tél : +216 71 904 252, Fax : +216 71 904 256

GROUPEMENT



Groupeement de cabinets
Inscrits au Tableau de l'OECT
Immeuble Les Chalets, 23 Rue du ABU HAMED
EL GHAZALI, Montplaisir 1073 Tunis –Tunisie
Tél : +216 71 905 090 Email : contact@proaudit.tn

RAPPORT GENERAL DES COMMISSAIRES AUX COMPTES EXERCICE CLOS LE 31 DECEMBRE 2025

Mesdames, Messieurs les Actionnaires

De La Banque Tunisienne De Solidarité - BTS BANK

I- Rapport sur l'audit des états financiers

1- Opinion

En exécution du mandat de commissariat aux comptes que vous avez bien voulu nous confier lors de votre assemblée générale ordinaire du 28 avril 2025, nous avons effectué l'audit des états financiers de la **Banque Tunisienne De Solidarité « BTS BANK »** qui comprennent le bilan arrêté au 31 décembre 2025, l'état des engagements hors bilan, l'état de résultat et l'état des flux de trésorerie pour l'exercice clos à cette date, ainsi que les notes annexes, y compris le résumé des principales méthodes comptables.

Ces états financiers font ressortir des capitaux propres positifs de **133 417 KDT**, y compris le résultat bénéficiaire net de l'exercice s'élevant à **10 545 KDT**.

À notre avis, les états financiers ci-joints présentent sincèrement et régulièrement, dans tous leurs aspects significatifs, la situation financière de la Banque au 31 décembre 2025, ainsi que des résultats de ses opérations et de ses flux de trésorerie, conformément au système comptable des entreprises.

2- Fondement de l'opinion

Nous avons effectué notre audit selon les normes internationales d'audit applicables en Tunisie. Les responsabilités qui nous incombent en vertu de ces normes sont plus amplement décrites dans la section « Responsabilité de l'auditeur pour l'audit des états financiers » du présent rapport. Nous sommes indépendants de la banque conformément aux règles de déontologie qui s'appliquent à l'audit des états financiers en Tunisie et nous nous sommes acquittés des autres responsabilités déontologiques qui nous incombent selon ces règles.

Nous estimons que les éléments probants que nous avons obtenus sont suffisants et appropriés pour fonder notre opinion d'audit.

3- Questions clés de l'audit

Les questions clés de l'audit sont les questions qui, selon notre jugement professionnel, ont été les plus importantes dans l'audit des états financiers de la période considérée. Ces questions ont été traitées dans le contexte de notre audit des états financiers pris dans leur ensemble et aux fins de la formation de notre opinion sur ceux-ci, et nous

n'exprimons pas une opinion distincte sur ces questions.

Nous avons déterminé que les questions décrites ci-après constituent les questions clés de l'audit qui doivent être communiquées dans notre rapport.

3-1- Prise en compte des intérêts et revenus assimilés et des commissions en produits

✓ Point clé d'audit :

Au 31 décembre 2025, les intérêts et revenus assimilés et les commissions, portés au niveau de l'état de résultat, totalisent respectivement 64 201 KDT et 14 341 KDT, soit 96% du total des produits d'exploitation bancaire enregistrés au titre de l'exercice 2025.

Les méthodes de prise en compte des commissions et des intérêts et revenus assimilés sont décrites au niveau des notes aux états financiers 2.2.2 « Règles de prise en compte des intérêts et commissions sur les engagements ».

Bien que la majeure partie de ces revenus soit générée et comptabilisée automatiquement par le système d'information de la banque, nous avons considéré que la prise en compte des intérêts et revenus assimilés et des commissions en produits constitue un point clé d'audit en raison du volume important des transactions et de l'importance de cette rubrique par rapport au total des produits d'exploitation bancaire.

✓ Procédures d'audit mises en œuvre en réponse à ce risque

Dans le cadre de notre audit des comptes, nos travaux ont porté plus particulièrement sur les éléments suivants:

- Un examen des politiques, des processus et des contrôles mis en place par la banque en vue de la reconnaissance et la comptabilisation des revenus ;
- L'évaluation de l'environnement informatique compte tenu de la génération et de la prise en compte automatique des revenus en comptabilité ;
- La vérification du respect de la norme comptable NCT 24 relative aux « engagements et revenus y afférents dans les établissements bancaires » en matière de prise en compte des revenus et de séparation des exercices comptables ;
- La réalisation de procédés analytiques sur l'évolution des intérêts et des commissions ;
- La fiabilité des méthodes de réservation des intérêts ;
- La vérification du caractère approprié des informations fournies dans les notes aux états financiers.

3-2- Classification des créances et estimation des provisions

✓ Point clé d'audit

Au 31 décembre 2025, les créances envers les clients s'élèvent à 1 720 348 KDT, les provisions constituées en couverture des risques rattachés à ces créances s'élèvent à 64 205 KDT et les intérêts à recevoir sur ressource spéciale et agios réservés ont atteint 79 967 KDT.

Conformément à la circulaire de la Banque Centrale de Tunisie n°91-24 du 17 décembre 1991, relative à la division, couverture et suivi des engagements, la Banque doit constituer des provisions à affecter spécifiquement à tout actif classé, ces provisions se déterminent compte tenu des garanties reçues. La constitution de ces provisions pour couverture des actifs classés est une question clé de notre audit, étant donné que la valeur des

engagements est significative (82% de la valeur des actifs de la banque au 31/12/2025). Ces provisions, ainsi que les provisions collectives, sont déterminées déduction faite des garanties reçues du Fonds National de Garantie (FNG) qui assure le remboursement de 90% du principal des créances impayées après épuisement de toutes les voies de recours judiciaires alors que la circulaire BCT prévoit comme base de détermination des provisions collectives, les engagements bruts.

✓ **Procédures d'audit mises en œuvre en réponse à ce risque**

Nous avons, à partir des entretiens avec la direction et de l'examen des procédures de contrôle mises en place par la Banque, pris connaissance de la méthode d'évaluation du risque de contrepartie et la constatation des provisions nécessaires compte tenu des garanties obtenues. La méthode de classification des engagements de la Banque repose principalement sur l'antériorité de la créance.

Nous avons ainsi mis en œuvre les diligences d'audit suivantes :

- Le rapprochement de la situation des engagements de la clientèle aux données comptables ;
- La vérification de la capacité de la Banque à satisfaire les exigences de dépôt de dossiers d'exécution de la garantie recevables par le Fonds National de Garantie ;
- La vérification des informations fournies par le management de la Banque au sujet de sa capacité à exécuter la garantie FNG

3-3-Commissions de gestion à recevoir :

✓ **Point clé d'audit :**

Au 31 décembre 2025, les commissions de gestion à recevoir inscrites à l'actif du bilan totalisent 17 117 KTND. Nous considérons que ces éléments sont particulièrement importants d'autant plus qu'ils incluent des montants anciens qui méritent d'être analysés afin d'estimer les risques particuliers liés à leur consistance.

✓ **Procédures d'audit mises en œuvre en réponse à ce risque**

Ces éléments ont fait l'objet d'un échange avec la gouvernance de la banque pour évaluer les risques qui leur sont liés. A cet effet, nos travaux ont porté plus particulièrement sur les éléments suivants :

- Discussion des procédures de gestion des fonds concernés afin d'estimer le degré de maîtrise de ces risques par la banque
- Cadence des recouvrements des commissions et suivi des montants non encore recouverts.

4- Rapport de gestion

La responsabilité du rapport de gestion incombe au Conseil d'Administration. Notre opinion sur les états financiers ne s'étend pas au rapport de gestion et nous n'exprimons aucune forme d'assurance que ce soit sur ce rapport.

En application des dispositions de l'article 266 du code des sociétés commerciales, notre responsabilité consiste à vérifier l'exactitude des informations données sur les comptes de la banque dans le rapport de gestion par référence aux données figurant dans les états financiers. Nos travaux consistent à lire le rapport de gestion et, ce faisant, à apprécier s'il existe une incohérence significative entre celui-ci et les états financiers ou la connaissance que nous avons acquise au cours de l'audit, ou encore si le rapport de gestion semble autrement comporter une anomalie significative. Si, à la lumière des travaux

que nous avons effectués, nous concluons à la présence d'une anomalie significative dans le rapport de gestion, nous sommes tenus de signaler ce fait.

Nous n'avons rien à signaler à cet égard.

5- Responsabilités de la direction et des responsables de la gouvernance à l'égard des états financiers

Le Conseil d'Administration est responsable de la préparation et de la présentation fidèle des états financiers conformément aux principes comptables généralement admis en Tunisie, ainsi que du contrôle interne qu'il considère comme nécessaire pour permettre la préparation d'états financiers exempts d'anomalies significatives, que celles-ci résultent de fraudes ou d'erreurs.

Lors de la préparation des états financiers, c'est à la direction qu'il incombe d'évaluer la capacité de la banque à poursuivre son exploitation, de communiquer, le cas échéant, les questions relatives à la continuité d'exploitation et d'appliquer le principe comptable de continuité d'exploitation, sauf si la direction a l'intention de liquider la banque ou de cesser son activité ou si aucune autre solution réaliste ne s'offre à elle.

Il incombe aux responsables de la gouvernance de surveiller le processus d'information financière de la banque.

6- Responsabilités de l'auditeur pour l'audit des états financiers

Nos objectifs sont d'obtenir l'assurance raisonnable que les états financiers pris dans leur ensemble sont exempts d'anomalies significatives, que celles-ci résultent de fraudes ou d'erreurs, et de délivrer un rapport de l'auditeur contenant notre opinion. L'assurance raisonnable correspond à un niveau élevé d'assurance, qui ne garantit toutefois pas qu'un audit, réalisé conformément aux normes internationales d'audit applicables en Tunisie, permettra toujours de détecter toute anomalie significative qui pourrait exister. Les anomalies peuvent résulter de fraudes ou d'erreurs et elles sont considérées comme significatives lorsqu'il est raisonnable de s'attendre à ce que, individuellement ou collectivement, elles puissent influencer sur les décisions économiques que les utilisateurs des états financiers prennent en se fondant sur ceux-ci.

Dans le cadre d'un audit réalisé conformément aux normes internationales d'audit applicables en Tunisie, nous exerçons notre jugement professionnel et faisons preuve d'esprit critique tout au long de cet audit. En outre :

- Nous identifions et évaluons les risques que les états financiers comportent des anomalies significatives, que celles-ci résultent de fraudes ou d'erreurs, concevons et mettons en œuvre des procédures d'audit en réponse à ces risques, et réunissons des éléments probants suffisants et appropriés pour fonder notre opinion. Le risque de non-détection d'une anomalie significative résultant d'une fraude est plus élevé que celui d'une anomalie significative résultant d'une erreur, car la fraude peut impliquer la collusion, la falsification, les omissions volontaires, les fausses déclarations ou le contournement du contrôle interne ;
- Nous acquérons une compréhension des éléments du contrôle interne pertinents pour l'audit afin de concevoir des procédures d'audit appropriées dans les circonstances ;
- Nous apprécions le caractère approprié des méthodes comptables retenues et le caractère raisonnable des estimations comptables faites par la direction, de même que des informations y afférentes fournies par cette dernière ;
- Nous tirons une conclusion quant au caractère approprié de l'utilisation par la direction du principe comptable de continuité d'exploitation et, selon les éléments probants obtenus, quant à l'existence ou non d'une incertitude significative liée à des événements ou situations susceptibles de jeter un doute important sur la capacité de la banque à poursuivre son exploitation. Si nous concluons à l'existence d'une incertitude significative, nous sommes tenus d'attirer l'attention des lecteurs de

notre rapport sur les informations fournies dans les états financiers au sujet de cette incertitude ou, si ces informations ne sont pas adéquates, d'exprimer une opinion modifiée. Nos conclusions s'appuient sur les éléments probants obtenus jusqu'à la date de notre rapport. Des événements ou situations futurs pourraient par ailleurs amener la banque à cesser son exploitation ;

- Nous évaluons la présentation d'ensemble, la forme et le contenu des états financiers, y compris les informations fournies dans les notes, et apprécions si les états financiers représentent les opérations et événements sous-jacents d'une manière propre à donner une image fidèle ;
- Nous communiquons aux responsables de la gouvernance notamment l'étendue et le calendrier prévus des travaux d'audit et nos constatations importantes, y compris toute déficience importante du contrôle interne que nous aurions relevée au cours de notre audit ;
- Nous fournissons également aux responsables de la gouvernance une déclaration précisant que nous nous sommes conformés aux règles de déontologie pertinentes concernant l'indépendance, et leur communiquons toutes les relations et les autres facteurs qui peuvent raisonnablement être considérés comme susceptibles d'avoir des incidences sur notre indépendance ainsi que les sauvegardes connexes s'il y a lieu ;
- Parmi les questions communiquées aux responsables de la gouvernance, nous déterminons quelles ont été les plus importantes dans l'audit des états financiers de la période considérée : ce sont les questions clés de l'audit. Nous décrivons ces questions dans notre rapport, sauf si des textes légaux ou réglementaires en empêchent la publication ou si, dans des circonstances extrêmement rares, nous déterminons que nous ne devrions pas communiquer une question dans notre rapport parce que l'on peut raisonnablement s'attendre à ce que les conséquences néfastes de la communication de cette question dépassent les avantages pour l'intérêt public.

II-Rapport relatif aux obligations légales et réglementaires

Dans le cadre de notre mission de commissariat aux comptes, nous avons également procédé aux vérifications spécifiques prévues par les normes publiées par l'Ordre des Experts Comptables de Tunisie et par les textes réglementaires en vigueur en la matière.

1- Efficacité du système de contrôle interne

En application des dispositions de l'article 3 de la loi 94-117 du 14 novembre 1994, telle que modifiée par la loi 2005-96 du 18 octobre 2005, portant promulgation réorganisation du marché financier, nous avons procédé à une évaluation générale portant sur l'efficacité du système de contrôle interne de la banque. À ce sujet, nous rappelons que la responsabilité de la conception et de la mise en place d'un système de contrôle interne ainsi que la surveillance périodique de son efficacité et de son efficience incombent à la direction et au conseil d'administration.

Sur la base de notre examen, nous n'avons pas identifié des déficiences importantes du contrôle interne. Un rapport traitant des faiblesses et des insuffisances identifiées au cours de notre audit a été remis à la Direction Générale de la Banque.

2- Conformité de la tenue des comptes des valeurs mobilières à la réglementation en vigueur

En application des dispositions de l'article 19 du décret n°2001-2728 du 20 novembre 2001, nous avons procédé aux vérifications portant sur la conformité de la tenue des comptes des valeurs mobilières émises par la banque avec la réglementation en vigueur.

La responsabilité de veiller à la conformité aux prescriptions de la réglementation en vigueur incombe au Conseil d'Administration.

Sur la base des diligences que nous avons estimées nécessaires de mettre en œuvre, nous n'avons pas détecté d'irrégularité liée à la conformité des comptes de la banque avec la réglementation en vigueur.

Tunis, le 8 Avril 2026

Les Co-commissaires aux comptes

**Cabinet Nour El Houda Hanane-
CNH**

Groupement PROAUDIT & CMJ

Nour El Houda HENANE

Tarak ZAHAF



التقرير الخاص



Cabinet Nour El Houda HENANE - CNH
Inscrit au Tableau de l'OECT
Immeuble Safsaf, 39 Rue du Japan
Montplaisir 1073 Tunis –Tunisie
Tél : +216 71 904 252, Fax : +216 71 904 256

GROUPEMENT



Groupeement de cabinets
Inscrits au Tableau de l'OECT
Immeuble Les Chalets, 23 Rue du ABU HAMED
EL GHAZALI, Montplaisir 1073 Tunis –Tunisie
Tél : +216 71 905 090 Email : contact@proaudit.tn

RAPPORT SPECIAL DES COMMISSAIRES AUX COMPTES EXERCICE CLOS LE 31 DECEMBRE 2025

Mesdames, Messieurs les actionnaires
de la Banque Tunisienne de Solidarité-BTS BANK-

En application des articles 43 et 62 de la loi n° 2016-48 relative aux banques et aux établissements financiers et de l'article 200 et suivants et de l'article 475 du code des sociétés commerciales, nous reportons ci-dessous sur les conventions conclues et les opérations réalisées au cours de l'exercice 2025.

Notre responsabilité est de nous assurer du respect des procédures légales d'autorisation et d'approbation de ces conventions ou opérations et de leur traduction correcte in fine dans les états financiers. Il ne nous appartient pas de rechercher spécifiquement et de façon étendue l'existence éventuelle de telles conventions ou opérations mais de vous communiquer, sur la base des informations qui nous ont été données et celles obtenues au travers de nos procédures d'audit, leurs caractéristiques et modalités essentielles, sans avoir à nous prononcer sur leur utilité et leur bien fondé. Il vous appartient d'apprécier l'intérêt qui s'attachait à la conclusion de ces conventions et la réalisation de ces opérations en vue de leur approbation

I. Conventions nouvellement conclues au cours de l'exercice clos le 31 décembre 2025

1. La BTS Bank a conclu, en date du 23 avril 2025, une convention avec le Ministère des Finances et le Ministère de l'Emploi et de la Formation Professionnelle, en application des dispositions de l'article 67 de la loi n°48 de l'année 2024.

Cette convention vise le financement des petits entrepreneurs exerçant en leurs noms propres, à travers la mise en place d'une ligne budgétaire dotée d'une enveloppe globale de 10 millions de dinars.

Les conditions de financement de ce programme se présentent comme suit :

- Montant maximum par crédit : 15 mille dinars ;
- Durée maximale de crédit : 7 ans ;
- Délai de grâce maximal : 2 ans ;
- Taux d'intérêt annuel : 5 % ;
- Taux d'intérêt de retard : 4 %.

Au terme de cette convention la BTS Bank percevra des commissions de gestion (3% TTC des déblocages) et de recouvrement (4% TTC des recouvrements).

2. En application des dispositions de l'article 22 de la loi n°48 de l'année 2024 portant loi de finances pour l'année 2025, la BTS Bank a conclu, le 23 avril 2025, une convention de financement avec le Ministère de l'Emploi et de la Formation Professionnelle et le Ministère des Finances.

Dans ce cadre, une ligne budgétaire d'un montant de 5 millions de dinars a été mise en place, visant à favoriser la création d'opportunités d'emploi au profit des personnes en situation de handicap.

Cette ligne de financement est destinée à l'octroi de crédits sans intérêt et sans exigence d'autofinancement au profit des bénéficiaires concernés.

Les principales conditions de financement se présentent comme suit :

- Montant maximum par crédit : 10 000 dinars ;
- Durée maximale de remboursement : 8 ans ;
- Délai de grâce maximal : 2 ans ;
- Taux d'intérêt de retard : 4 %.

Au terme de cette convention la BTS Bank percevra des commissions de gestion (3% TTC des déblocages) et de recouvrement (4% TTC des recouvrements).

3. En application des dispositions de la loi n°1 de l'année 2025 du 9 janvier 2025, la BTS Bank a conclu, le 23 avril 2025, une convention de financement avec le Ministère des Finances, le Ministère de l'Emploi et de la Formation Professionnelle ainsi que l'entreprise FIDAA.

Dans ce cadre, une ligne budgétaire d'un montant de 2 millions de dinars a été mise en place afin de promouvoir la création d'opportunités d'emploi au profit des victimes militaires des attentats terroristes.

Cette ligne de financement est destinée à l'octroi de crédits sans intérêt et sans exigence d'autofinancement au profit des bénéficiaires concernés.

Les principales conditions de financement se présentent comme suit :

- Durée maximale du crédit : 8 ans ;
- Délai de grâce maximal : 2 ans ;
- Taux d'intérêt : 0 % ;
- Taux d'intérêt de retard : 4 %.

Au terme de cette convention la BTS Bank percevra des commissions de gestion (3% TTC des déblocages) et de recouvrement (4% TTC des recouvrements) .

4. La BTS Bank a conclu une convention de financement avec le Ministère de l'Emploi et de la Formation Professionnelle en date du 4 juin 2025, en application des dispositions de la loi n°2025-3 du 4 février 2025 portant approbation de l'accord de prêt conclu le 10 septembre 2024 entre la République Tunisienne et la Banque Africaine de Développement, relatif au financement du programme d'appui à la compétitivité des entreprises et à l'autonomisation de la population par la création d'emploi (CAP EMPLOIS). Ce programme cible notamment les jeunes et les femmes de nationalité tunisienne, inscrits auprès des services de l'Agence Nationale de l'Emploi et du Travail Indépendant (ANETI), et remplissant les conditions d'éligibilité aux financements de la BTS Bank.

Dans ce cadre, une enveloppe globale équivalente à 50 millions d'euros a été mobilisée au titre du fonds CAP EMPLOIS, objet de la présente convention.

Au terme de cette convention la BTS Bank percevra des commissions de gestion (5% HTVA des déblocages) et de recouvrement (5% HTVA des recouvrements)

5. La BTS Bank a conclu une convention de collaboration avec la Direction Générale du Génie Rural et de l'Exploitation des Eaux (DGGREE), l'Agence de Promotion des Investissements Agricoles (APIA) et l'Agence de la Coopération Internationale Allemande (GIZ), en date du 26 mars 2025. Cette convention vise à accompagner les jeunes agripreneurs dans la réussite de leur installation et l'amorçage de leurs projets dans les gouvernorats de Kairouan, Sidi Bouzid et Kasserine.

Dans ce cadre, le programme PVPI-DCV, cofinancé par la Banque Africaine de Développement (BAD), a mobilisé une enveloppe de 4 millions de dinars pour le financement de dotations sans intérêt, remboursables, au profit des jeunes entrepreneurs bénéficiaires de ce programme.

Au terme de cette convention la BTS Bank percevra des commissions de gestion (5% HTVA des déblocages) et de recouvrement (5% HTVA des recouvrements).

6. La BTS BANK a conclu une convention avec le Ministère des finances et le Ministère de l'emploi et de la formation professionnelle en date du 23 Avril 2025 ayant pour objet le financement de projets des catégories sociales vulnérables et à revenu limité.

Cette convention a pour objet l'octroi de crédits sans intérêts ne dépassant pas 10 000 DT aux catégories sociales vulnérables et à revenu limité. Lesdits crédits sont remboursables dans un délai de 6 ans, dont une année de grâce. Des intérêts de retard au taux annuel de 4% seront constatés en cas de retard de paiement.

Aux termes de cette convention la BTS Bank perçoit des commissions de gestion (3% du montant TTC des déblocages) et de recouvrement (4% du montant TTC des recouvrements).

II. Opérations réalisées relatives à des conventions antérieures

L'exécution des conventions conclues au cours des exercices antérieurs par la « BTS BANK » pour la gestion de fonds et lignes de financement s'est poursuivie.

Les commissions enregistrées par la BTS BANK au titre de ces conventions au cours de l'exercice 2025 se détaillent comme suit :

Désignation	31/12/2025 en KDT
Commission de gestion sur PRET D'HONNEUR CAP-EMPLOI	1392
Commissions de gestion lignes Micro Crédit	1132
Commission de gestion sur Programme PAFIP	745
Commissions de gestion ART 11 Micro Crédit	720
Commissions de gestion ONA	630
Commissions de gestion FONAPRAM	443
Commissions de gestion Fonds de Soutien TPE-COVID 19	362
Commissions gestion Programme Familles Vulnérables	331
Commissions de gestion INTILAK	329
Commissions de gestion Programme Ministère de la Femme	268
Commission de gestion sur Crédit Entreprises Communautaires	192
Commission de gestion sur Programme PADIDFIC	174
Commission de gestion sur Programme PAUSAT	156
Commissions de gestion BTP	110
Commissions de gestion Prêt Participatif LFC (LFC 2015)	74
Commission de gestion sur Programme Personnes Handicapées	67
Commissions de gestion STAT UP Education	66
Commission de gestion Programme ESS	43
Commission de gestion sur Programme AUTOENTREPRENEUR	43
Commission de gestion sur DON BIT Programme JEUNESS	39
Commissions de gestion GREEN STAT UP	17
Commissions de gestion STAT UP Commune	16
Commissions de gestion ETAP	13
Commission de gestion sur Dotation Agri preneur	13
Commission de gestion sur Programme PDAI Sfax	12

Commissions de gestion CPG	10
Commissions de gestion FOSDAP	3
Commission de gestion sur Programme Fondation FIDAA	3
TOTAL	7 403

A l'exception des conventions citées ci-dessus, votre conseil d'administration ne nous a pas avisés d'aucune convention, au titre de l'exercice 2025, rentrant dans le cadre des articles ci-dessus mentionnés.

III-Obligations et engagements de la BTS BANK envers ses dirigeants

1. Les obligations et engagements de la BTS BANK envers ses dirigeants tels que visés par l'article 200 (nouveau) Il § 5 du Code des Sociétés Commerciales se détaillent comme suit :

1-1- Le Directeur Général a été nommé par décision du conseil d'administration dans sa réunion du 23 avril 2021. Sa rémunération a été fixée par le Conseil d'Administration dans sa réunion du 04 mars 2022 conformément au décret gouvernemental n°2015-968 du 06 août 2015 fixant le régime de rémunération des directeurs généraux des banques publiques et des présidents de leurs conseils d'administration. Cette rémunération se compose d'un salaire mensuel, d'un quota de 500 litres de carburant par mois, de la mise à disposition d'une voiture de fonction et du remboursement des frais téléphoniques.

Également, le Directeur Général bénéficie d'une rémunération variable annuelle qui ne dépasse pas 50% de la rémunération fixe et qui sera déterminée en fonction des indices quantitatifs fixés par le contrat programme.

En 2025, la rémunération variable relative à l'exercice 2023 a été versée pour un montant brut de 184 802 DT.

La rémunération variable au titre de l'exercice 2025 n'a pas encore été arrêtée et servie.

Par ailleurs, l'encours des crédits accordés par la BTS à son Directeur Général s'élève au 31 décembre 2025 à 132 095 DT (les crédits ont été octroyés au directeur général avant sa nomination dans ce poste).

1-2- La rémunération du Directeur Général Adjoint, nommé par décision du conseil d'administration dans sa réunion du 30 Avril 2021, est fixée par le conseil d'administration réuni le 04 mars 2022. Cette rémunération se compose d'un salaire mensuel, de diverses primes (prime de bilan, prime de rendement, 13ème mois et enveloppe de fin d'année), d'un quota mensuel de 400 litres de carburant et la mise à sa disposition d'une voiture de fonction.

Également, le Directeur Général Adjoint bénéficie d'une rémunération variable annuelle qui ne dépasse pas 50% de la rémunération fixe et qui sera déterminée en fonction des indices quantitatifs fixés par le contrat programme.

En 2025, la rémunération variable relative à l'exercice 2023 a été versée pour un montant brut de 97 042 DT.

La rémunération variable au titre de l'exercice 2025 n'a pas encore été arrêtée et servie.

2. L'Assemblée Générale Ordinaire tenue le 28 Avril 2025 a fixé le montant des jetons de présence des membres du conseil d'administration ainsi que la rémunération des présidents et des membres des comités émanant du conseil d'administration, comme suit :

- a. Les jetons de présence des membres du conseil d'administration au titre de l'exercice 2024, ont été arrêtés conformément à la circulaire du Président du Gouvernement n° 12 pour l'année 2024, en date du 5 avril 2024 comme suit:

- Un montant de quatre mille (4 000) dinars bruts par séance pour le Président du conseil d'administration, sans que le total annuel ne dépasse vingt-quatre mille (24 000) dinars, quel que soit le nombre de réunions.

- Un montant de deux mille (2 000) dinars bruts par séance pour chaque membre du conseil d'administration, sans que le total annuel ne dépasse douze mille (12 000) dinars, quel que soit le nombre de réunions.
- b. La rémunération des présidents et des membres des comités émanant du conseil d'administration pour l'année 2024 comme suit :
 - Un montant net de deux mille (2 000) dinars par réunion pour chaque président du comité d'audit ou président du comité des risques, sans que le montant annuel dépasse douze mille (12 000) dinars, quel que soit le nombre de réunions.
 - Un montant net de mille cinq cent (1 500) dinars par réunion pour chaque membre du comité d'audit ou comité des risques, ou pour chaque président ou membre des autres comités issus du conseil, sans que le montant annuel dépasse neuf mille (9 000) dinars, quel que soit le nombre de réunions.
- 3. Les obligations et engagements de la BTS BANK envers ses dirigeants, tels qu'ils ressortent des états financiers de l'exercice clos le 31 décembre 2025, se présentent comme suit :

Nature de la rémunération	Directeur général		Directeur Général Adjoint		Administrateurs et membres de comités	
	Charges de l'exercice (*)	Passif au 31/12/2025	Charges de l'exercice (*)	Passif au 31/12/2025	Charges de l'exercice	Passif au 31/12/2025
Avantages à court terme	385 988	183 235	168 623	140 729	287 625	145 750
Indemnité de départ à la retraite et congés payés	92 951	521 518	6 568	158 195		-
Total	478 939	704 753	175 191	298 924	287 625	145 750

(*) Hors charges patronales.

Par ailleurs, et en dehors des conventions et opérations précitées, nos travaux d'audit n'ont pas révélé l'existence d'autres conventions ou opérations rentrant dans le cadre des textes de loi sus-indiqués.

Tunis, le 8 Avril 2026
Les Co-commissaires aux comptes

**Cabinet Nour El Houda Hanane-
CNH**
Nour El Houda HENANE

Groupement PROAUDIT & CMJ
Tarak ZAHAF



الجزء السادس

قرارات الجلسة العامة العادية لسنة 2025

قرارات

الجلسة العامة العادية للبنك لسنة 2025

(30 أفريل 2026)

-*-

القرار الأول:

إنّ الجلسة العامة العادية للبنك التونسي للتّضامن المنعقدة بتاريخ 30 أفريل 2026، بعد عرض:

- تقرير مجلس الإدارة حول نشاط البنك لسنة 2025،

- القوائم المالية للبنك المختومة في 31 ديسمبر 2025،

- تقرير مراقبي الحسابات (العام والخاص) للسنة المالية 2025.

تسجل إطلاعها على ما جاء في تقرير مجلس الإدارة وفي تقرير مراقبي الحسابات (العام والخاص)

وتصادق على القوائم المالية المختومة في 31 ديسمبر 2025 كما تم عرضها عليها.

تمت المصادقة على هذا القرار بالإجماع.

القرار الثاني:

إنّ الجلسة العامة العادية بعد الاطلاع على التقرير الخاص لمراقبي الحسابات للسنة المالية 2025

توافق على الاتفاقيات القانونية المنصوص عليها بالفصول 200 وما بعده والفصل 475 من مجلة

الشركات التجارية والفصول 43 و62 من القانون عدد 48 لسنة 2016 المتعلق بالبنوك والمؤسسات

المالية.

تمت المصادقة على هذا القرار بالإجماع.

القرار الثالث:

بناء على إقتراح مجلس الإدارة، تقرر الجلسة العامة العادية تخصيص نتيجة سنة 2025 على النحو

التّالي:

المبلغ بالدينار	
10.545.399,262	أرباح السنة المالية 2025
47.614.608,300	النتائج المؤجلة في 2024-12-31
58.160.007,562	مجموع الأرباح القابلة للتخصيص

المبلغ بالدينار	
-	إحتياطات قانونية (لبلوغ نسبة 10% من رأس المال)
(759.495,936)	إحتياطات في إطار الفصل 412 ثالثا (جديد) من المجلة التجارية (القانون عدد 41 لسنة 2024 مؤرخ في 2 أوت 2024 المتعلق بتنقيح بعض أحكام المجلة التجارية وإتمامها)
(6.000.000,000)	توزيع حصة من المرباح بقيمة دينار واحد للسهم
(400.000,000)	الصندوق الإجتماعي
51.000.511,626	النتائج المؤجلة في نهاية السنة المالية 2025

ويتم توزيع المرباح على المساهمين في أجل لا يتعدى ثلاثة أشهر من تاريخ الجلسة العامة. تمت المصادقة على هذا القرار بالإجماع.

القرار الرابع:

إنّ الجلسة العامة العادية تبرىء إبراء تامّا وكاملا وبدون تحقّظ ذمة أعضاء مجلس الإدارة بخصوص ممارسة مهامهم في مجلس الإدارة وعن نتائج أعمالهم بالنسبة للسنة المالية المختومة في 31 ديسمبر 2025.

تمت المصادقة على هذا القرار بالإجماع.

القرار الخامس:

تقرر الجلسة العامة العادية:

- تجديد تسمية السيدة رجاء بن ساسي عضوا بمجلس الإدارة ممثلا للمساهمين العموميين،
- تجديد تسمية السيد الكامل الإينوبلي عضوا بمجلس الإدارة ممثلا لصغار المساهمين،
- تسمية السيد نبيل الفريني عضوا مستقلا بمجلس الإدارة، وذلك بناء على نتائج الإستشارة عدد 1-2026 (مرة ثانية) التي قام بها البنك لإختيار عضو مستقل بمجلس الإدارة وتولي رئاسة لجنة التدقيق،

وذلك لمدة ثلاث سنوات (2026-2027-2028) وتنتهي عضويتهم بانعقاد الجلسة العامة العادية التي ستنظر في حسابات سنة 2028.

تمت المصادقة على هذا القرار بالإجماع.

القرار السادس:

تحدد الجلسة العامة العادية مبلغ منح حضور أعضاء مجلس الإدارة وكذلك منح حضور اللجان المنبثقة عنه كما يلي:

1. تحديد مكافآت حضور أعضاء مجلس الإدارة بعنوان تصرفهم خلال سنة 2025 بناء على منشور السيد رئيس الحكومة عدد 12 لسنة 2024 المؤرخ في 05 أفريل 2024 كالآتي:

- مبلغ قدره أربع آلاف دينار خام (4.000 دينار) عن كل حضور فعلي لكل جلسة لرئيس مجلس الإدارة على أن لا يتجاوز المبلغ السنوي الخام 24.000 دينار مهما كان عدد الجلسات،
- مبلغ قدره ألفي دينار خام (2.000 دينار) عن كل حضور فعلي لكل جلسة ولكل عضو من أعضاء مجلس الإدارة على أن لا يتجاوز المبلغ السنوي الخام 12.000 دينار مهما كان عدد الجلسات،

2. تحديد المنح المسندة لفائدة رؤساء وأعضاء اللجان المنبثقة من مجلس الإدارة بعنوان سنة 2026 كالآتي:

- مبلغ صافي قدره الفين وخمسمائة دينار (2.500 دينار) عن كل حضور فعلي لكل جلسة ولكل من رئيس لجنة التدقيق ورئيس لجنة المخاطر على أن لا يتجاوز المبلغ الصافي السنوي خمسة عشر ألف دينار (15.000 دينار) مهما كان عدد الجلسات.
 - مبلغ صافي قدره ألفي دينار (2000 دينار) عن كل حضور فعلي لكل جلسة ولكل رئيس أو عضو أي لجنة أخرى من اللجان المنبثقة عن المجلس على أن لا يتجاوز المبلغ الصافي السنوي إثني عشر ألف دينار (12.000 دينار) مهما كان عدد الجلسات.
- ولا يتحصل الرؤساء والأعضاء المنتمون لأكثر من لجنة سوى على منحة تحتسب على الحضور بلجنة واحدة حسب اختيارهم.

تمت المصادقة على هذا القرار بالإجماع.

القرار السابع:

لمجابهة حاجياته الآنية من الموارد المالية، ترخص الجلسة العامة العادية لمجلس إدارة البنك في إصدار قرض أو عدة قروض رقاعية عادية و/أو ثانوية بالسوق المحلية في حدود مبلغ جملي لا يتجاوز 50 مليون دينار خلال الفترة الممتدة بين تاريخ الاجتماع الحالي والاجتماع المقبل الذي سوف تخصصه الجلسة العامة للنظر في نتائج السنة المالية 2026.

وتكلف مجلس الإدارة بضبط مبلغ القرض أو القروض وطريقة وشروط إصدارها.

تمت المصادقة على هذا القرار بالإجماع.

القرار الثامن والاخير:

إنّ الجلسة العامة العادية تفوّض كلّ التّفوّذ وكلّ الصّلاحيّات اللاّزمة للممثل القانوني للبنك أو من ينوبه ليقوم بجميع الإيداعات والنّشر التي يقتضيها القانون.

تمت المصادقة على هذا القرار بالإجماع.